الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministére de l'Enseignement Superieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
و العلوم التجارية
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDER – Biskra
Faculté des science Economique ,
Commerciales et des sciences de Gestion
Department des Science commercials

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

–دراسة حالة الجزائر –

مشروع مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادةالماستر في العلوم التجارية
تخصص تجارة دولية

من إعداد:
موسي سهام

إشراف الأستاذ :
د/ قطاف فيروز

الموسم الجامعي: 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
ملخص الدراسة	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التجارة الخارجية و ترقية الصادرات في الجزائر	01
تمهيد	02
المبحث الأول :ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها	03
أولا :ماهية التجارة الخارجية	03
ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية	04
المطلب الثاني : فوائد و أهمية التجارة الخارجية	05
المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية و نظرياتها	07
أولا : سياسة التجارة الخارجية	07
ثانيا : نظريات المفسرة للتجارة الخار جية	12
المبحث الثاني : التصدير	19
المطلب الأول :ماهية التصدير	19
أولا : تعريف التصدير	19
ثانيا : دوافع التصدير	21
ثالثا : أهمية التصدير	21
المطلب الثاني : الظروف المحيطة بالتصدير	22
أولا : الظروف الاقتصادية	22
ثانيا : الظروف الداخلية للمؤسسة القائمة بالتصدير	22
ثالثا :الظروف السياسية	23
رابعا : الجانب القانوني	23
خامسا : الجانب الثقافي	24
المطلب الثالث : طرق التصدير	24
أولا :التصدير	24
ثانيا :الاتفاقات التعاقدية	24
ثالثا : الاستثمار الأجنبي المباشر	25
رابعا : التحالفات الإستراتجية	25
المبحث الثالث : إستراتجية ترقية الصادرات في الجزائر	26

المطلب الأول :مفهوم إستراتجية ترقية الصادرات	26
أولا : مفهوم ترقية الصادرات	26
ثانيا : مفهوم إستراتجية ترقية الصادرات	26
المطلب الثاني : محاور إستراتجية ترقية الصادرات و ملامح نجاحها	27
أولا : ترقية محاور إستراتجية ترقية الصادرات	27
ثانيا ترقية ملامح إستراتجية ترقية الصادرات	29
المطلب الثالث : الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات	30
خلاصة	33
الفصل الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في ترقية الصادرات	34
تمهيد	35
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
المطلب الأول : تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
أولا : عوامل صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
ثانيا : معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	38
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنواعها	40
أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	40
ثانيا : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	42
المطلب الثالث : مميزات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45
المبحث الثاني : أهمية و مشكلات المؤسسات الصغيرة و م و مصادر تمويلها	47
المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	47
المطلب الثاني : المشكلات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و م	49
المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	50
أولا : مصادر التمويل الداخلية	50
ثانيا :مصادر التمويل الخارجية	51
المبحث الثالث : إقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرو دورها في ترقية الصادرات	54
المطلب الأول : تعريف الم ص و م و مراحل تطورها في الجزائر	54
أولا : تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	54
ثانيا : مراحل تطور الم ص و م في الاقتصاد الجزائري	56
المطلب الثاني : هيئات و برامج دعم الم ص و م في الجزائر	59

أولا : هيئات دعم الم ص و م في الجزائر	59
ثانيا : برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	67
المطلب الثالث : تركيز الجزائر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات	69
خلاصة	73
الفصل الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات	74
تمهيد	75
المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	76
المطلب الأول :التجارة الخارجية في الجزائر	76
أولا :تطور حجم الصادرات	76
ثانيا : هيكل صادرات الجزائر	77
ثالثا : تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات	79
رابعا : تطور الميزان التجاري	80
المطلب الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2011/2008	81
أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة في الجزائر للفترة 2011/2008	81
ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط للفترة 2011/2008	82
ثالثا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني للفترة 2011/2008	83
المطلب الثالث : لتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2011/2008	85
أولا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب مناطق الوطن للفترة 2011/2008	85
ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في ولايات الشمال للفترة 2011/2008	86
ثالثا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض ولايات الجنوب للفترة 2011/2008	87
المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة	88
المطلب الأول : برامج التأهيل و الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في	88

ولاية بسكرة	
أولا : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	88
ثانيا : برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	88
ثالثا : برنامج ميدا 2	89
رابعا : صندوق ضمان القرض	89
المطلب الثاني : وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية	89
أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية	89
ثانيا :توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط	91
المطلب الثالث : نشاط مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة خلال العامين 2011/2010	92
أولا : نشاط المديرية خلال عام 2010	92
ثانيا : نشاط المديرية خلال عام 2011	93
المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	98
المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	98
أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل	98
ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة	99
ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام	100
المطلب الثاني : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي	101
المطلب الثالث : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة	103
خلاصة	105
الخاتمة	106
قائمة المراجع	109
قائمة الأشكال	113
قائمة الجداول	113

ملخص :

تلعب الصادرات دورا أساسيا في اقتصاديات الدول لكونها محركا للنمو الاقتصادي و منه تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير , و من بين هذه الدول الجزائر التي تعاني من هذا المشكل فعملت جاهدة بغرض تنمية صادراتها و ذلك من خلال تسطير إستراتيجية لتنمية الصادرات من خلال وضع إطار مؤسسي لمرافقة و حفز المؤسسات الوطنية على التصدير

و بالنضر للدور الفاعل الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، لذلك حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام عالمي ومحلي من خلال إعداد برامج تاهيلية وتسطير سياسات إستراتيجية لتسييرها، نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل والرفع من قيمة الصادرات ، فمن ثم لم تعد تلك المؤسسات مجرد فكرة إنما هي أكثر من واقع، فتجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن تنمية اقتصادياتها تعتمد في الأساس على ما تنجزه وتحقيقه تلك المؤسسات.

و بالنظر للدور الفاعل الذي صارت تلعبه الم ص م يمكن أن يتم المراهنة على هذه الأخيرة في تنمية الصادرات غير النفطية .

الكلمات المفتاحية : الصادرات غير النفطية ،إستراتيجية تنمية الصادرات ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Résumé:

Les exportations jouent un rôle clé en tant que moteur de la croissance économique de nombreux pays travaillent sur le développement des exportations Et s'éloigner de l'unilatéralisme dans les exportations Et l'Algérie, qui souffre d'exportation unilatérale elle à travaillé dur pour le développement des exportations créer un cadre institutionnel pour stimuler les institutions nationales à exporter

Les petites et moyennes entreprises constituent la colonne vertébrale de l'économie et elles participent directement dans le développement économique du pay.Ces derniéres années, on lui a donné une grande importance mondiale et locale vu les opportunités qu'elles offrent tels que des postes de travail pour les jeunes diplomés et l'amélioration du niveau de vie ; elles participent aussi dans l'augmentation du taux d'export

En raison du rôle actif des PME dans l'économie Pouvez parier sur celui-ci dans le développement des exportations non pétrolières

Les mots clé : l'exportation non-pétrolières, la stratégie de promotion des exportations, les petites et moyennes entreprises.

مقدمة عامة :

للصادرات دور مهم وفعال في خلق قدر وفير من الموارد المالية بالعملة اللأجنبية، والتي بدورها تساعد على دفع المشاريع الاقتصادية التنموية، وذلك إذا استغلت استغلالا عقلانيا ورشيدا في تكثيف الاستثمارات المنتجة في جميع القطاعات ، لهذا نجد أن هذه الحقيقة دفعت بالكثير من الدول إلى العمل من أجل تحسين و ترقية صادراتها.

ولهذا أصبحت اليوم الصادرات وسيلة من وسائل دفع عجلة النمو، ومن ثم تحقيق الهيمنة الاقتصادية عند الدول المتقدمة، عكس ذلك عند الدول النامية والتي تشهد صادراتها اختلالا وتدنيا مخيفا الأمر الذي صعب عليها التقدم والقدرة على غزو الأسواق الخارجية.

والجزائر تعتبر من بين هذه الدول النامية التي تعاني من نقص و تنوع هيكل صادراتها، وهذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني ككل،.ومن أجل تجنب هذا الخطر ، ينبغي على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات الفعلية والتي من شأنها أن تؤدي إلى دفع الصادرات الى التزايد ، الأمر الذي سيؤدي بها حتما إلى انتزاع مكانة لها على مستوى الأسواق الخارجية.

و في مجال البحث الجزائر عن تنمية صادراتها فكرت في خطة للإنعاش الاقتصادي فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتحت المجال للخواص بذالك وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

و قد حققت هذه المؤسسات أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذالك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الإقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات للمؤسسات الكبيرة ،وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة .

الاشكالية :

من أجل النهوض بالاقتصاد كان لزاما على الجزائر إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلا إنتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ذلك إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولميؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات.

ونظرا لهذه المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات سيتم طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادراتخارج المحروقات في الجزائر ؟

و تحت هذا التساؤل الرئيسي تم طرح تساؤلات فرعية كالتالي :

- ماهو موقع الصادرات في التجارة الخارجية و ما هي آليات ترقيتها ؟

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها و ما هو تأثير الإصلاحات عليها في الجزائر ؟

-ما هو واقع الصادرات في الجزائر و ما هو دور المؤسسات الصغير ة و المتوسطة في ترقيتها خاصة خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة :

و للاجابة عن هذه التساولات تم اقتراح الفرضيات التالية :

- ترفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
- تضع الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك رئيسي لترقية الصادرات غير النفطية
- صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا إيجابيا في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وسبل ترقية الصادرات وأثر ذلك على النمو التجارة الخارجية وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة إيجاد السبل والآليات القادرة على وتنويع الصادرات الجزائرية
- تبيين دور المؤسسات الصغيرة والموسطة في ترقية الصادرات . وزرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في ذهن الشباب , و التركيز على تنوع الصادرات خارج المحروقات .

أهمية الدراسة :

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع التي تحتله الصادرات ضمن نظريات النمو الاقتصادي.كما يستمد أهميته باعتبار أن الصادرات تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها

أداة مهمة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة الضرورية لتحقيق التنمية وبالتالي فإن تطويرها وتنميتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة أو الجزائر خصوصا

أسباب اختيار الموضوع :

- أهمية الموضوع لارتباطه بتخصص الطالب – تجارة دولية–
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد ككل و التجارة الخارجية خاصة .
- تركيز الجزائر على هذا القطاع و تشجيعه .
- التفكير الجدي في إنشاء مؤسسة صغيرة في المستقبل إن شاء الله.

منهج الدراسة :

بالنظر لطبيعة الموضوع و قصد معالجة الإشكالية بطريقة جيدة قمنا باستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي

المنهج الوصفي : سوف نتطرق إلى وصف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخاصة بالتصدير ,و التركيز على جهود الدولة في هذا المجال .

المنهج التحليلي : نلجأ إلى التحليل في الجزء التطبيقي و ذلك لإثبات أو نفي الفرضيات , من خلال إحصائيات حول صادرات الجزائر و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها

الدراسات السابقة :

- دراسة **مصطفى بن ساحة** , أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المركز الجامعي غرداية , 2011/2010 .

  و كانت إشكاليته:إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟

  و توصل إلى أن :

- لتنويع الإنتاج و تطوير القدرات التنافسية يجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنظر لما لها من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية و التغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الأفراد و رغباتهم
- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال إسهامها الكبير في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام و رقم الأعمال السنوي .

- دراسة **غدير أحمد سليمة** ,تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة تقييمية لبرنامج ميدا–مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2007 .

و كانت الإشكالية المطروحة كما يلي :ما مدى مساهمة برنامج ED/PME في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

و توصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في القيمة المضافة و كذا الناتج الداخلي الخام .

- دراسة **عماري جمعي** , إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية , مذكرة دكتوراه في تسيير المؤسسات ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2011

و طرح الباحث الإشكالية التالية : ماهي الأسس المناسبة لبناء إستراتيجية تسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإحلال الواردات و التصدير ؟

و من بين ما توصل إليه النتيجة التالية : لبناء إستراتيجية تصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب استغلالها أولا في إحلال الواردات ثم إيجاد قطاع فلاحي قوي و صناعة تحويلية رائدة و تنافسية .

هيكل الدراسة : قسم البحث إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول :سنتطرق فيه إلى مفهوم التجارة الخارجية و التصدير و إستراتيجيات ترقيته
- الفصل الثاني :نتطرق فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد مفهومها و خصائصها و أشكالها و مشاكلها
- الفصل الثالث : فسنحاول فيه الإجابة على الإشكالية المطروحة ونبين دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية

تمهيد :

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى حيث أنها لا تستطيع إنتاج و تلبية كل حاجيات أفرادها ، و هي تقوم على أساس وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات و الموارد الطبيعية و مختلف القدرات ، كالقدرات التقنية و التكنولوجية و الظروف الجغرافية بين الدول ،و الهدف الأسمى من إقامة التبادل الدولي عند أي دولة هو محاولة زيادة الدخل الوطني و ذلك من أجل رفع مستويات المعيشة و تحقيق الرفاهية للأفراد ، ويلعب التصدير دورا مهما و جوهريا لأي دولة لبلوغ هذا الهدف ، حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة معدلات النمو عندها و العكس صحيح ، و لذا يجب على أي دولة أن تولي إهتماما كبيرا لصادراتها و ذلك من خلال إنتاجها لإستراتجيات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تفعيلها . و منه تم تناول المباحث التالية في هذا الفصل :

- المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية
- المبحث الثاني : التصدير
- المبحث الثالث : إستراتيجية تنمية الصادرات

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

إن العلاقات الإقتصادية الدولية تتناول بصفة عامة دراسة جميع أوجه النشاط اللاإقتصادي الذي يقوم بين دول تختلف فيها السلطات السياسية و هذه العلاقات تتمثل في حركات الأشخاص المتمثلة في الهجرة ، حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال التي تعرف بالمعاملات الإقتصادية الدولية ، و هذه الأخيرة تنقسم إلى حركات السلع و الخدمات و التي تعرف بالتجارة الخارجية .

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية و أسباب قيامها

سنتناول في هذا المطلب نشأة التجارة الخارجية من تعريف و أسباب قيامها

أولا : ماهية التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى و كانت خلال الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها ،حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية الصناعية من الدول الأخرى و ضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية ، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر و أتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات و الذي جعل العالم و كأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر و تقل فيها حدة الاختلافات في مستويات الأسعار

فالتجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بالدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير على حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة .[1]

و أيضا هناك مفهوم يشير إلى أن التجارة الخارجية هي مجمل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة .
[2]

[1] السيد محمد أحمد السريتي ,**لتجارة الخارجية** ,الدار الجامعية للنشر , 2009, ص 20

[2] جمال جويدان الجمل ,التجارة الدولية ,مركز الكتاب الأكاديمي ,عمان ,2006 , ص11

التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي و يتم فيها تبادل السلع و الخدمات و الأموال و العمال [1]

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون مشكلة الندرة النسبية ، فمن الحقائق المسلم بها أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن [2] و هذا راجع لمشكلة الندرة النسبية .

و مما سبق يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى : [3]

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا أي أن تحقق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة
- التخصص الدولي : أن الدولة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها و إمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية .
- اختلاف تكاليف الإنتاج : حيث يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، و هذا الإنتاج الواسع الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة الواحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة ،و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مقارنة مع الدولة الثانية .
- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي .
- إختلاف الميول و الأذواق : أحيانا المواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل المحلي منها ، و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة .

---

[1] Michel rainelli,le commerce international ,la découverte,paris,2002,p7

[2] نفس المرجع السابق , ص 14

[3] موسى سعيد مطر و آخرون , التجارة الخارجية ،دار الصفاء للنشر و التوزيع, 2001 ,ص 17

المطلب الثاني : فوائد و أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء كان متقدما أو ناميا ، فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض ، بالإضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح الأسواق الجديدة أمام منتجات الدولة [1]

و لذالك فقد نالت اهتماما كبيرا من قبل العديد من الكتاب و خاصة في العصر الحديث ، إذ أصبحت تخصص مؤلفات لمعالجة هذا الموضوع ، و ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجيات التي لم يكن بإمكاننا إشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين مختلف الدول نظرا لاختلاف المزايا الطبيعية المكتسبة و هذا ما يترتب عليه تنوع المنتجات و اختلافها ، و كذلك تمكن الدول من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى ، فما تتمتع به دول ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف باقي الدول ، فالتجارة الخارجية لا تقتصر فقط على نوع من السلع التي تتوفر في منطقة دون الأخرى بل أنها تتعداه إلى أنواع أخرى من المنتجات تكاد تتوفر في كافة البلدان و تستطيع كل دولة أن تعتمد على نفسها في إشباع حاجاتها .

و كذلك التجارة الخارجية تمكن كل دولة من أن تشغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها على تلك الموارد بأكبر ناتج محلي ممكن . تمكن كل دولة من أن تشغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها على تلك الموارد بأكبر ناتج محلي ممكن . [2]

و تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توافر عناصر الإنتاج لديها ،حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية من دولة كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب تعدد عناصر الإنتاج لديها و من ثم نقل درجة اعتمادها على الخارج، و لكنها يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا و على عكس ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول الصغيرة و النامية حيث تنخفض إمكانياتها المادية و البشرية و يقل عرض عناصر الإنتاج لديها و لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع و الخدمات و تعتمد على الخارج في استيراد الجزء الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها، و من جهة أخرى تختلف أهمية التجارة الخارجية

[1] جمال جويدان الجمل , مرجع سابق , ص 12

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد ,إدارة الأعمال الدولية , ط 2 , دار المريخ للنشر , الأردن , 2001 ,ص 25

لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي ، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج ، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية .

و يمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تزداد هذه النسبة في الدول المتقدمة صغيرة الحجم و تقل في الدول المتقدمة كبيرة الحجم .[1]

و كل هذه الأهمية تمكن من النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال : [2]

- زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات إما بسبب توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و انتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.
- الاستغلال الأمثل للموارد فبدلا من أن تقوم الدولة في إنتاج كل احتياجاتها و هذا يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية و المكتسبة التي يملكها فبدلا من ذلك تتخصص في لإنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى و تستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها و هذا يودي إلى الاستغلال الأمثل للموارد .

بالإضافة إلى : [3]

- تنمية اقتصاديات الدول و دخلها القومي و رفع مستوى المعيشة و مستوى الخدمات الاجتماعية بين المواطنين .
- تستخدم كسلاح إستراتيجي في أيدي الدول التي تتميز بميزة نسبية بفرض نفسها كحلقة من حلقات المواجهة الدولية .
- الحصول على الحاجات بأسعار أقل و ضغط الميزانية حيث تمكن التجارة الخارجية الدول من الحصول على المنتجات بأسعار أقل مما لو أنتجت محليا .

[1] السيد محمد أحمد السريتي ,مرجع سابق , ص ص : 8,9

[2] موسى سعيد مطر و آخرون , مرجع سابق , ص 18 ,

[3] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان , التبادل التجاري , الأسس , العولمة و التجارة الإلكترونية،دار حامد للنشر و التوزيع ,عمان , الاردن, 2004, ص 12

المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية و نظرياتها

في هذا المطلب سنتناول كل من سياسات التجارة الخارجية (سياسة الحماية و سياسة الحرية) و النظريات المفسرة لقيامها من نظريات تقليدية و حديثة

أولا : سياسات التجارة الخارجية

تستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة الوطنية للدولة على حساب باي دول العالم ، و هي بذلك قد تتعارض مع منطق حرية التجارة الذي يسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة لكافة دول العالم ، و كما هو معروف أن الفكر المركنتالي أو واضعي السياسة الإقتصادية في أوروبا قاموا بفرض العديد من القيود على تدفق السلع المستوردة و في نفس الوقت قاموا بتشجيع الصادرات السلعية بكافة وسائل الدعم و ذلك بغرض تحقيق هدف ثروة الأمم الذي يتمثل في تجميع الأرصدة الدولية .

و تختلف السياسات الإقتصادية بإختلاف النظم الاقتصادية ، فلكل دولة أهدافها و وسائلها في تحقيق هذه الأهداف ،و لكل سياسة أنصار يتبعون حججا خاصة بهم .

1. تعريف السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكيم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية ، و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول .[1]

2. أنواع السياسة التجارية

بين من يدافعون عن حماية التجارة الخارجية و أولائك الذين يحبذون تحريرها يظهر إتجاهين مختلفين :

2 .1 سياسة الحماية التجارية

و تعتبر من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي و يمكن تعريفها على أنها :

تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات في إتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية .[1]

[1] السيد محمد أحمد السريتي ,مرجع سابق , ص 123

كما يمكن تعريفها بأنها : قيام الحكومة بتنفيذ حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات ، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية . [2]

1.1. 2 أنصار الحماية التجارية :

يستند أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادي و بعضها غير اقتصادي ، و ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومة في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود ، و من بين هذه الحجج :

أ. حماية الصناعات الناشئة :

و تتلخص هذه الحجة في أن النفقات الصناعية في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات و تتمتع الدولة بمزايا التصنيع و عندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.[3]

بالإضافة إلى الحجج : [4]

ب. حماية السلع المحلية :

إتباع هذه السياسة – الحماية – سوف يؤدي إلى تقييد الواردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية .

ت. الحصول على موارد مالية :

تمكن هذه السياسة من الحصول على موارد مالية منتظمة تمكنها من القيام بمهامها المختلفة .

ث. مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة : و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم ،و ذلك بفرض رسم جمركي على الو ارادات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في السوق الدولة الأم .

---

[1] السيد أحمد الخالق ,الاقتصاد الدولي و السياسات الدولية , مركز الدراسات السياسية و الدولية , مصر ,1999 , ص 137

[2] السيد محمد أحمد السريتي , مرجع سابق , ص 149

[3] زينب حسن عوض الله ,العلاقات الاقتصادية الدولية,دار الفتح للطباعة و النشر , الإسكندرية , مصر, 2003 , ص 292

[4] عبد المطلب عبد الحميد ,النظرية الاقتصادية, الدار الجامعية للطباعة و النشر, عمان ,الاردن, 2000 , ص 212

2 .1 .2 أدوات – أساليب – سياسة الحماية في التجارة الخارجية

أ. الأدوات السعرية

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها :

- الرسوم الجمركية : و هي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات و تنقسم الرسوم الجمركية إلى :[1]
  - الرسوم النوعية : و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (الوزن ، الحجم ،....)
  - الرسوم القيمية : و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرا أو واردات و تكون في شكل نسب مؤوية .
  - الرسوم المركبة : و تتكون من النوعين السابقين
- نظام الإعانات : و هو كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية ، و من خلال هذا النظام تسعى الدولة في كسب الأسواق الخارجية .

ب. الأدوات الكمية : و تنحصر في : [2]

- نظام الحصص : و يتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة ، و تعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية
- الحظر(المنع): و هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ، و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما.
- تراخيص الاستيراد : عندما يكون نظام الحصص يكون مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من جهة إدارية متخصصة بذلك .

[1] زينب حسن عوض الله ,مرجع سابق , ص 295,

[2] السيد محمد أحمد السريتي , مرجع سابق,ص 152,

ت. الأدوات التجارية

- المعاهدات التجارية : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية و أمور ذات طابع سياسي أو إداري و تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل. [1]

2.2. سياسة الحرية للتجارة الخارجية :

تعرف سياسة الحرية للتجارة الخارجية بأنها السياسة التي تتبعها الحكومة أو الدولة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و غيرها و تتركز هذه السياسة على ضرورة إزالة كافة العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود [2]

2 .2. 1. الآراء المؤيدة لسياسة الحرية : يمكن تلخيصها فيما يلي : [3]

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها ميزة نسبية فيها على أن تستورد من الخارج سلعا لا تتميز فيها بميزة نسبية و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا
- كما أن حرية التجارة تشجع التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج
- تؤدي حرية التجارة إلى تشجيع المنافسة بين الشركات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و التي تتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلي
- كما أن حرية التجارة تحفز كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر
- كما أن حرية التجارة تساعد على استخدام البلدان لموادها الإنتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة .

[1] السيد أحمد الخالق ,مرجع سابق , ص 170

[2] عبد العزيز عبد الرحمان سليمان, مرجع سابق , ص 166

[3] رعد حسن الصرن, أساسيات التجارة الدولية المعاصرة , دار الرضا ,سوريا, 2000,ص 276

2 .2.2. أدوات سياسة الحرية للتجارة الخارجية :

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق التي من شأنها أن تمنع أو تعيق حركة التجارة عبر الدول ، و الأدوات المستخدمة في هذا الغرض :

أ. التكامل الاقتصادي :

هو إقامة علاقات وثيقة بين دولتين أو أكثر باتجاه تحقيق اندماج بينهما و إزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه الدول و تكون وحدة اقتصادية جديدة متميزة [1]

- أشكال التكامل الاقتصادي : [2]

- منطقة التجارة الحرة : في ظل هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع فيما بينها و في نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التكامل
- الاتحادات الجمركية : يشبه منطقة التجارة الحرة و يختلف في أنه يلزم الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة كافة الدول .

و منه يكون في الاتحاد الجمركي : [3]

- ✓ توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج
- ✓ تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد على تنسيق سياستها التجارية تجاه الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية

و من أشكاله أيضا : [4]

- السوق المشتركة : وفقا لهذا الشكل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء و تلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق .

[1] سامي عفيفي حاتم ,التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق ,جامعة حلوان , القاهرة ,وصر , 2003,ص 39,

[2] محمد سيد العابد , التجارة الدولية ,مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية مصر , 1999,,ص 256

[3] عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص 344 ,

[4] محمد سيد العابد , مرجع سابق , ص159,

- الاتحاد الاقتصادي : يعد هذا الشكل من أكثر الأشكال تطورا حيث يتضمن نفس خصائص السوق المشتركة لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات فضلا عن إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تتمتع بسلطات قوية لتحقيق هذا التنسيق .

ب. التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية :

إن الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية ،أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في الاتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية .

ت. تحديد التعامل في الصرف الأجنبي :

و يقصد بذلك تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي [1]

ثانيا : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية :

تستهدف هذه النظريات الأفكار و الاتجاهات الفكرية في الأدب الاقتصادي المرتبط بالتجارة الدولية وصولا إلى تفسير متكامل لمبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي و استطلاعا لإمكانية إيجاد تفسير لنمط و شروط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية و دول العالم الثالث .

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

تسعى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية ، و قد أرجعت قيام التجارة الدولية إلى ثلاثة أسباب رئيسية : [2]

أولها ان بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دولة أخرى ، فعلى سبيل المثال البترول و الخدمات المعدنية كالحديد و الفحم لا تنتج إلا في دول معينة مثل دول الخليج و السلع الصناعية في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية

ثانيا أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها

[1] عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص 345,

[2] السيد محمد أحمد السريتي , مرجع سابق , ص ص : 27,28 ,

ثالثا أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة .

و هناك نظريات كلاسيكية مختلفة توضح سبب قيام التجارة الخارجية هي :

1.1 نظرية الميزة المطلقة (نظرية آدم سميث)

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه المعروف بثروة الأمم حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة ، و قد افترض أن كل دولة يمكنها أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون ، و بالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة و من ثم تقوم بتصدير هذه السلعة و تستورد السلع الأخرى

و قد اعتبر آدم سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة ، و حسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.[1]

و تساءل سميث عن السبب في اختلاف المزايا المطلقة و كانت وجهة نظره أن ذلك يرجع إلى اختلاف الموارد الطبيعية و لم يستبعد إمكانية تأثير المهارات المكتسبة من الاستيراد من الخارج.[2]

1. 2 نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو

وضع ريكاردو هذه النظرية عام 1817 و أكملها من بعده جون ستوات مل ثم آخرون من المدرسة الانجلزية [3].

طبقا لنظرية المزايا النسبية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي يمكن انتاجها بنفقات ارخص نسبيا و تقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها ، فالإختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية و ليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل ، و يرى ريكاردو أن قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة للتجارة الداخلية ، أما في التجارة الدولية فلا تتحدد قيم التبادل فيها على أساس كمية العمل اللازمة لانتاج كل من السلعتين كما هو الأمر داخل الدولة الواحدة . و النفقة عند ريكاردو ليست

[1] جمال جويدان الجمل , مرجع سابق , ص 23 ,

[2] , محمد سيد العابد , مرجع سابق ,ص 35,

[3] السيد محمد أحمد السريتي , مرجع سابق , ص 31

نفقة نقدية مقومة بالنقد و إنما هي تعبر عن كمية عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة و يعتبر العمل هو وحدة مقياس النفقة و على ذلك يفرق بين نوعين من النفقة ،

النفقة المطلقة و هي عدد الوحدات من العمل اللازم لانتاج السلعة ، و النفقة النسبية هي نفقة سلعة مقارنة بسلعة أخرى أي هي نسبة بين النفقات المطلقة للسلعتين بشرط أن تكون كل من هاتين السلعتين في بلد واحد

و لعل أهم ما خلفته هذه النظرية دفاعا عن التخصص الدولي و حرية التجارة أنه نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون ، غير أنها لم تسلم من النقد فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول مع أنها تنتقل و خاصة رأس المال ، و تغفل نفقة النقل و هي من الأهمية بحيث لايمكن إهمالها

و عموما فإن نظرية النفقات النسبية و هي تركز على جانب الإنتاج و العرض تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية و لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي و يعزي الاقتصاديون إلى جون ستوات مل فضل السبق في سد هذا النقص . [1]

1. 3 نظرية القيم الدولية

كان لجون ستوات مل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النفقة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي ، أو معدل التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، و معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية .

و يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستوات مل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب ، و يتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الاخرى ، و الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية ، و كل معدل من هذين المعدلين الداخليين يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج الساعة الأخرى في الدولة الواحدة .

[1] زينب حسين عوض الله , الاقتصاد الدولي , الدار الجامعية للنشر, الاسكندرية , مصر , 1999, ص 48 ,

و طبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية و توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية و السياسية ، و عموما كلما إقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا و العكس صحيح ، و من هنا نستطيع أن نفهم لماذا انتهى ستوات مل إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أنتحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية ، و كذلك دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الصغيرة و محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي ، ففي وسع الدول الصغيرة أن تتبادل مع الدول الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخير ة دون أن تؤثر على ذلك المعدل نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة و ضخامة طلبها . [1]

2. النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية) في التجارة الخارجية :

النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الخارجية لاكن لاتفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة فهي إذن تصف حالة مشاهدة و لا تفسرها ، و لقد قامت النظرية الحديثة بتفسير ذلك

1 .2 نظرية نفقة الاختيار

انتقد هابرلر الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة و اعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي ، و نفقة الاختيار – أو نفقة الاستبدال – ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح و إنما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع

و يرى هابرلر أن نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمز اياه في إنتاج سلعة أخرى ، و عندئذ يمكن أن تقارن نفقة إستبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية تستخدمها و ينتهي هابرلر إلى القول بأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقة إستبدال هذه السلعة و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي

فإذا إفترضنا مع هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج فحسب هما العمل و رأس المال و أنها تستطيع أن تنتج سلعتين فحسب فإنه يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى أو توليفة معينة منهما ، و يؤدي اختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في الدولتين إلى قيام التجارة بينهما و بالطبع فإن معدل التبادل الخارجي للسلعتين الذي سيتحقق فعلا ما بين الدولتين لا بد و أن يقع مابين معدلي التبادل

[1] زينب حسين عوض الله , العلاقات الاقتصادية الدولية , مرجع سابق , ص ص : 52,,51 ,

الذين كانا سائدين في كل دولة قبل قيام التجارة ، و يتحدد هذا المعدل بواسطة تلاقي قوة العرض و الطلب في البلدين معا أي طلبهما المتبادل .[1]

وعلى الرغم من أن هابرلر استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار و منحنيات السواء الجماعية إعادة صياغة قانون النفقات النسبية و تحديد أنماط التخصص و التبادل الدولي ، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول ، فضلا على أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات متبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود – الأثمان – و هكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات أو ثمن عناصر الإنتاج ، و قد جاءت النظرية السويدية (نظرية هكشر و أولين) لسد هذا النقص.[2]

2 .2 نظرية هكشر و أولين :

تعد نظرية هكشر و أولين امتداد لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية و أرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع ،أما نظرية هكشر و أولين فإنها توضح تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة ، و من هنا نقول أن نظرية هكشر و أولين هي نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية و ليست بديلة لها .[3]

و تقوم نظرية هكشر و أولين على الافتراضات التالية : [4]

- العالم يتكون من دولتين فقط يقومان بإنتاج سلعتين و يعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل و رأس المال
- استخدام الدولتين لنفس الفن الإنتاجي .
- السلعة الأولى (س) كثيفة لعنصر العمل و السلعة الثانية (ص) كثيفة لعنصر رأس المال .
- السلعتين يتم انتاجهما في ظل ظروف ثبات غلة الحجم و يقصد بذلك أن زيادة المستخدم من كافة عناصر الإنتاج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة .

[1] زينب حسين عوض الله , الاقتصاد الدولي, مرجع سابق , ص ص : 53 , 54,

[2] نفس المرجع السابق , ص 58 ,

[3] السيد محمد أحمد السريتي , مرجع سابق , ص 85 ,

[4] محمد سيد العابد , مرجع سابق , ص ص : 141,143

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة .
- التخصص غير كامل في الدولتين .
- المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل الدولة .
- تماثل الأذواق في الدولتين .
- عدم وجود تكلفة نقل و عدم وجود الرسوم و الضرائب .
- استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداما تاما في الدولتين .
- توازن التجارة بين الدولتين (قيمة الصادرات = قيمة الواردات) .

و يمكن تفسير نظرية هكشر و أولين إلى نظريتين مرتبطتين ببعضهما البعض ،

النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، و هذه النظرية عرفت أيضا بنظرية هبات عناصر الإنتاج ، حيث تنص على أن كل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج تصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عناصر الإنتاج المتوفرة لديها نسبيا و بالتالي يعد الأقل نسبيا ، و تستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا و الذي يتميز بإرتفاع سعره النسبي

و النظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما تعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج ، و عند اختيار نظرية الهبات النسبية على يد الاقتصادي واسيلي ليونتيف في 1952 ، و قد أستخدم ليونتف بيانات عن الاقتصاد الأمريكي 1947 ، فنظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإنه وفقا لنظرية هكشر و أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكونا من السلع كثيفة رأس المال، و وارداتها سلع كثيفة العمل ، لكن ليونتيف وجد نتيجة تتعارض تماما مع منطق نظرية هكشر و أولين للهبات النسبية و عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف .[1]

[1] نفس المرجع السابق , ص 147 ,

2 .3 تفسير لغز ليونتيف :

بدلا من أن يعترف ليونتف بخطأ نظرية هكشر و أولين حاول ان يفسر هذا اللغز في إطار النظرية نفسها من خلال تقديم الإدعاءات التالية :[1]

- الإدعاء الأول : هو أن سنة 1947 كانت سنة متحيزة بسبب أن انتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف العامل العادي ، معنى ذلك أن أمريكا كانت في الحقيقة دولة وفيرة لعنصر العمل و ليس عنصر رأس المال و لذلك كان من الطبيعي أن تصدر سلعا كثيفة العمل و تستورد سلع كثيفة رأس المال ،و هذا الإدعاء غير مقبول لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العمال الأجانب فإن انتاجية رأس المال الأمريكي أيضا سوف تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة رأس المال .
- الإدعاء الثاني : أن الأذواق في المجتمع الأمريكي كانت متحيزة لصالح السلع كثيفة رأس المال مما تسبب في ارتفاع أسعارها المحلية و قلل من الميزة النسبية للولايات الأمريكية في هذه السلع و جعلها تصدر سلع كثيفة العمل ، بالطبع فإن هذا الإدعاء أيضا غير مقبول حيث يتعارض مع الافتراض الأساسي لنظرية هكشر و أولين و هو تماثل ظروف الطلب (تماثل الأذواق) .

[1] نفس المرجع السابق , ص 144

المبحث الثاني :التصدير

يشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو ومن محدداته الرئيسية

المطلب الأول : ماهية التصدير

يعتبر البيع بالسوق الأجنبي (التصدير) قمة النجاح حيث يعني القدرة على المنافسة رغم الاعتبارات الخاصة و الحواجز الكثيرة .

أولا : تعريف التصدير

ويمكن تعريف التصدير على أنهعملية تقوم على بيع وا إرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج

يعرف أيضا على أنه بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها[1].

وترى النظريات الحديثة أن عملية التصدير من قبل المؤسسة على أنها عملية مستمرة تتدرج بها المؤسسات و تتسع من حيث درجة إلتزاماتها المادية و البشرية للعمل في الأسواق الدولية [2]

و يمكن القيام بالتصدير بشكل مباشر أو غير مباشر كالتالي :[3]

- التصدير غير المباشر : و تعد الطريقة الأكثر شيوعا في الدخول الى السوق الخارجي و تقوم المؤسسة هنا بإنتاج جميع منتجاتها للسوق الاجنبية ، و غالبا ما تبدأ المؤسسة الوطنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية عن طريق التصدير غير مباشر و بالاعتماد على الوسطاء المستقلين ، و أهم أنواع الوسطاء لهذا الغرض هم :

[1] قسوم ميساوي الوليد ،دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 2006/1978 ,مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد التطبيقي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير , جامعة بسكرة 2007-2008 , ص 12,

[2] هاني حامد الضمور , التسويق الدولي ،دار وائل للنشر ,الاردن ,2004,ص 50.

[3] بوكبوس سلمى , أستخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات مصدرة للتمور بولاية بسكرة , مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / تكنولوجيا الاعلام و الاتصال , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2009/2008 , ص ص :63 ,64 .

- التاجر المصدر (المحلي) : حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة و من ثم بيعها في الخارج لحسابه الخاص
- وكالة التصدير المحلية : و التي تعمل على إيجاد أسواق خارجية للسلع المحلية و التفاوض مع المستوردين الأجانب و ذلك لقاء عمولة معينة
- المنظمة التعاونية : تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين و تكون هذه الأنشطة تحت سيطرتها الإدارية ، و غالبا ما يستعين بهذه المؤسسة المنتجون للمنتوجات الأساسية أو الأولية كالمنتوجات الزراعية و الحيوانية .
- شركة إدارة التصدير : حيث توافق شركة وسيطة على إدارة أنشطة التصدير للمؤسسة الوطنية مقابل مبلغ معين .

❖ التصدير المباشر : تتحمل المؤسسة بموجب هذه الطريقة مسؤولية بيع صادراتها بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة أو استثمار مالي عالي غير أنها ترتبط بعائد محتمل أكبر و سيطرة تامة على جهودها في البيع و تعامل مباشر مع المستهلكين ، و يمكن أن يتم ذلك من خلال عدة طرق أو قنوات .

- شعبة أو قسم تصدير محلي : حيث تخصص المؤسسة (في بلادها) قسم خاص بعمليات التصدير و بإشراف مدير يرأس مجموعة عاملين .
- فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية : أو ما يسمى بالمؤسسة التابعة ، تسمح هذه الصيغة للمنتج أو المصنع من تحقيق حضوره و سيطرته أكبر في السوق الدولية ، فبالإضافة إلى قسم التصدير أو بدونه يتخذ المشروع فرعا له في الخارج يختص بالمبيعات الدولية و يتعامل الفرع مع البيع و التخزين و التوزيع و الترويج أي بجمع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات .
- ممثلي مبيعات التصدير المتجولين : و هنا ترسل المؤسسة ممثلين مندوبين عنها إلى الدول الأخرى بغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض و عقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة ، و غالبا ما يناسب هذا العمل المنتجات كبيرة الحجم كبيع وسائط النقل الجوية و البحرية أو السلع الإنتاجية الكبيرة .

- الوكلاء أو الموزعون الأجانب :يمكن أن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها بالنيابة عن المؤسسة ، و من أجل ذلك يمنح الوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم

ثانيا : دوافع التصدير

يمكن ذكر بعض الدوافع التي تعتبر وراء تنشيط و توسيع قاعدة التصدير حيث يتعلق الأمر بالدوافع التالية : [1]

- مبدأ المزايا النسبية التي تتطلب تبادل السلع و توزيع الفائض
- تغير التكنولوجيا العالمية و منه محاولة الدول الاستفادة منها خلال انعكاس ذلك على المنتجات
- تستهدف بعض الشركات تحقيق مركز تنافسي قوي من خلال التصدير أو تحقيق قوة إدارية في اتخاذ القرارات
- قد يتطلب النظام الضريبي لبعض الدول توزيع الفائض في الاسواق الدولية لتجنب دفع ضرائب عالية
- الاستفادة من فروقات الاسعار و اسعار الصرف كأحد دوافع التصدير

ثالثا : أهمية التصدير

تعد عملية البيع بالسوق المحلي دليل نجاح المشروعات في نشاطها الإنتاجي التسويقي بمقابل ذلك تعتبر عملية البيع بالسوق الخارجي قمة هذا النجاح ،حيث يعني القدرة على المنافسة رغم الاعتبارات الخاصة و الحواجز الكثيرة التي تعترض نشاط التصدير و العمل بالأسواق الخارجية و كذلك ما يحققه التصدير من عوائد طويلة الأجل [2]

و لقد كان و ما يزال التصدير أحد أهم العوامل التي جعلت من اقتصاديات عدد من الدول النامية في مصاف الدول الصناعية المتقدمة كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية) من خلال تراكم الثروة و تمويل المشروعات و بناء المرافق و التجهيزات و غيرها من مظاهر النهضة

[1] وصاف سعيدي نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير , الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ,المركز الجامعي بشار ,20 21, , أفريل 2004 , ص 3 ,

[2] بوكبوس سلمى, مرجع سابق , ص 65 ,

الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول ، و في المرحلة الحالية و المستقبلية تزداد أهمية التصدير لدرجة تجعل منه ضرورة جديرة بالتحقيق و ذلك لاعتبارات كثيرة منها : [1]

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج و هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من الفائض في طاقات الإنتاج و في المخزون
- إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته ، يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني و يدعم الميزان التجاري يجلب العملات الأجنبية و يزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية
- تزايد ضرورة التصدير كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات و المواد و المعدات من الخارج ، و هذا الاستيراد ينبغي أن يقابل تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتمويل
- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية و العالمية و المنافسة بين الدول المتقدمة و سعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية .

المطلب الثاني : الظروف المحيطة بالتصدير.

إن التصدير ينمو في محيط داخلي وخارجي يتأثر ويؤثر فيه، وترتبط العوامل المؤثرة في عملية التصدير بظروف اقتصادية والتي تكون خارجة عن إطار سيطرة المؤسسة أو الشركة المصدرة، وبظروف متعلقة بها من حيث تنظيمها ونوعية إنتاجها وقدرتها على المنافسة ... الخ، ومرتبطة أيضا بطبيعة العلاقات مع الدول، حيث أن هذه العلاقات بإمكانها أن تؤثر إما سلبا أو إيجابا على حجم المعاملات التجارية الخاصة بالمؤسسة أو الشركة المصدرة.

ويمكن تلخيص أهم أنواع هذه الظروف المحيطة والمؤثرة في التصدير فيما يلي:[2]

أولا : **الظروف الاقتصادية:**

إن للظروف الاقتصادية سواء الداخلية كانت أم الخارجية (الدولية)تأثر اكبير ا على المعاملات الاقتصادية والتجارية.

1. **الظروف الاقتصادية الداخلية:**

[1] وصاف سعيدي, مرجع سابق , ص 2

[2] قسوم ميساوي الوليد , مرجع سابق , ص ص : 16, 17

وترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، ففي حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية، والمصدر أو المتعامل مدعو إلى تحليل هذه الحالات وغيرها كحالات التضخم والوضعية المالية للدول المتعامل معها من حيث حجم ديونها الخارجية، وحجم مخزوناتها بالعملة الصعبة، وكفاءة المؤسسات المالية الموجودة بها.....الخ.

2. الظروف الاقتصادية الدولية:

وينظر إلى هذه الظروف من زاوية وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي خاصة أن السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعاملات الخارجية.

ثانيا :الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير:

إن للمؤسسة القائمة بالتصدير دور ا مهما في تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

- نوع و ثمن المنتوج أو الخدمة المقدمة
- الأجهزة المكلفة بالتصدير
- التنظيم و المنهجية المعتمد في قنوات التوزيع
- من حيث سياسة الاتصال

ثالثا: الظروف السياسية

جميع المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد والتصدير، وهكذا يؤثر الجانب السياسي في المناطق الجغرافية الساخنة (دول غير مستقرة سياسيا، مناطق نزاع...) من ناحيتين هما:

1. من الناحية الداخلية:

هذه الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر الواقعة على المعاملة، وتحتم على المصدر بأن يحجم عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر.

2 . من ناحية العلاقات بين الدول:

ذلك أنه كلما تحسنت العلاقات السياسية توسعت المعاملات بين الأطراف والعكس صحيح.

رابعا: الجوانب القانونية:

إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول العالم أدى إلى تباين الأنظمة القانونية، مما أوجب على رجال الأعمال الاطلاع على القوانين المختلفة عن تلك القوانين السائدة في بلادهم، ولتسهيل هذه المعاملات تسعى المنظمات الدولية المهتمة، كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد القواعد والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

خامسا : الجانب الثقافي

ويتعلق هذا الجانب خاصة باللغة والعادات والدين والذهنيات في البلد الذي يتم التعامل معه، وذلك للاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص ومكونات النشاط والتصدير المناسب له.

المطلب الثالث : طرق التصدير

بشكل عام هناك اختلاف بين الباحثين و الكتاب عن طرق التصدير أو أساليب دخول الأسواق العالمية ، و بسبب هذا الاختلاف نتطرق للأشكال الأكثر شيوعا و المتمثل في :

أولا : التصدير

و يعتبر أبسط طريقة تستطيع بها المؤسسة الدخول إلى الاسواق العالمية و هو قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات ساعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى أسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسيع و نمو و توفير فرص العمل و الحصول على تكنولوجيا جديدة و غيرها ، و يمكن للمؤسسة القيام بعملية التصدير المباشر و غير المباشر [1]

[1] عماري جمعي , إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ,أطروحة دكتوراه , غير منشورة, تخصص تسيير مؤسسات , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2011,ص 152 ,

ثانيا :الاتفاقات التعاقدية[1]

و هي عبارة عن أتفاق طويل الأجل بين شركة دولية و أخرى في دولة أخرى يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا و حق المعرفة من طرف لطرف دون استثمارات في أصول مادية .

و من أهم الإنفاقات التعاقدية المتفق عليها نجد:

عقود الترخيص:

يعتبر الترخيص طريقة أو وسيلة بسيطة نسبيا للدخول إلى السوق الدولية حيث أن مانح الترخيص يتفق مع المرخص له على أن يسمح له باستخدام علامة تجارية أو براءة اختراع أو أي عنصر آخر مقابل مبلغ معين

عقود التصنيع و الادارة :

يتم التعاقد وفق هذه الصيغة مع مؤسسة أجنبية لغرض القيام بالإنتاج في حين تتولى المؤسسة الأصلية عمليات التسويق وذلك بدلا من الترخيص لمشروع أجنبي للقيام بعمليات الانتاج والتسويق لهذه المؤسسة، ويكون الاختيار الأفضل في هذه الحالة هو التعاقد مع مؤسسة أجنبية كفأة للقيام بالإنتاج على أن تقوم المؤسسة الأصلية بتنفيذ العمليات التسويقية.

أما في عقود الادارة تقوم المؤسسة بتصدير خدماتها الإدارية وليس منتجاتها حيث نجد أن المؤسسات الدولية توفر التكنولوجيا والخبرة الإدارية في حين يوفر المشروع في الدولة الأجنبية رأس المال.

بالإضافة إلى الأشكال السابقة نجد: [2]

ثالثا : الاستثمار المباشر

كثير من منظمات الأعمال تفضل الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال التملك الجزئي أو المطلق للمشاريع الاستثمارية في البلدان المضيفة سواء كانت المشاريع للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي .

[1] محمود جاسم الصميدعي , إستراتجية التسويق , مدخل كمي و تحليلي , دار حامد , عمان , الاردن,2000 , ص 279 ,

[2]عماري جمعي ,مرجع سابق , ص 152 ,

رابعا : التحالفات الإستراتيجية

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية (التجارية و الاقتصادية) إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق ، و يؤدي التحالف إلى التعاون و السيطرة على المخاطر و التهديدات و المشاركة في الأرباح و المنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة ، و يجدر بالذكر أن التحالفات الإستراتيجية قد تكون تكنولوجية أو إنتاجية أو تسويقية .

المبحث الثالث : إستراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر

تلعب إستراتيجية ترقية الصادرات دورا بارزا في تطوير التجارة الخارجية سواء من حيث الكم و النوع ،فهي من خلال سياستها الهادفة و هياكلها الأساسية تسعى لتنمية و تنويع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخليها و نموها

المطلب الأول : مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات

قبل التطرق إلى التعرف على مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات يجب أولا التعرف على مفهوم ترقية الصادرات

أولا : مفهوم ترقية الصادرات

يقصد ترقية الصادرات، تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية، وا ٍجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدولة . [1]

ثانيا : مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات

تعرف إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية .

و تعرف كذلك على أنها مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة ، فهي تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات .

[1] وصاف سعيدي , التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات , الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد , جامعة ورقلة , 22 ,23 افريل 2003 , ص 91 ,

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية ، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير ، و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق ، فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخار ج على عكس التعريفة الجمركية و نظام الحصص اللذان يزيدان من قدرة المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية .[1]

المطلب الثاني : محاور إستراتيجية ترقية الصادرات و ملامح نجاحها

تنطوي إستراتيجية ترقية الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل معالم و أساسيات الإستراتيجية ، و التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية

أولا :محاور إستراتيجية ترقية الصادرات

من أجل توضيح الإجراءات اللازمة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يجب إبراز المحاور و المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير و العمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات ، و يمكن الإشارة إلى هذه المحاور كالتالي : [2]

1. الإطار المؤسسي :

ترتكز إستراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق و إيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم و تسهل عملية التصدير و تأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية سواء ما تعلق بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير ، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية و إقامة المعارض و التعريف بالمنتوج المحلي في المحافل الدولية و غيرها

[1] مصطفى بن ساحة ,أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر , مذكرة ماجستير غير منشورة , تخصص تجارة دولية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , المركز الجامعي غرداية , 2011/2010, ص 90,

[2] مولاي عبد القادر , التصدير كإستراتجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر , مذكرة ماجستير, غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر , 2007/2006 , ص,ص ,21 ,22 ,

2. جودة المنتج :

تعد جودة المنتج من المحاور الهامة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات و يأتي ذلك من خلال إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية ، و كذلك الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة و إقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلعة و جودة التصميم .

3. إيجاد سياسة تمويلية ناجحة :

تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحقيق الصادرات من خلال :

- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل اللاحقة أو السابقة لشحن البضاعة
- خفض تكلفة تمويل الصادرات
- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى و تشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة أحيانا

4. تأمين الصادرات :

يتم ذلك بإنشاء نضام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية ، لاسيما نظام تأمين إعتمادات التصدير، و تقلبات سعر الصرف و ضمانات التصدير

5. إنشاء المناطق الحرة و المناطق الصناعية التصديرية :

و الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير و العمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة و كذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج .

6. تشجيع الاستيراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير :

و يكون ذلك عن طريق تسهيل و تبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، و كذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات، و يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاءات و الذي هو من الأنظمة الجمركية الاقتصادية

7. إصلاح القطاع المصرفي :

و هنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي ، و من ثم زيادة الصادرات مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير

ثانيا : ملامح نجاح إستراتيجية ترقية الصادرات

تتعدد و تتنوع المكاسب التي يمكن جنيها من خلال انتهاج إستراتيجية ترقية الصادرات و التوجه نحو الخارج من خلال محاولة اختراق السوق الدولي و خلق طلب إضافي على المنتج المحلي ، و يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين على المستوى الكلي و الجزئي كالتالي : [1]

1. مكاسب محققة على المستوى الكلي :

و من هذه المكاسب نجد :

- التغلب على ضيق السوق المحلي و بالتالي إمكانية الاستفادة من اقتصاديات الحجم
- استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطوير أساليب الإنتاج الصناعي و إعادة تخصيص مواردها وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة و تقليل التفاوت في توزيع الدخل
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي
- اعتماد سعر واقعي مما يسمح برفع أداء الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية
- دخول الأسواق الدولية و المنافسة عليها يوفر للمنتجات المحلية عن تلك الأسواق و المنتجات المنافسة
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير

2. المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة و في هذا الجانب يمكن أن نسجل :

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة ، فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسع أسواقها و تحقيق عوائد

[1] مصطفى بن ساحة , مرجع سابق , ص 95 ,

- يتيح التصدير للمؤسسة لإمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو زبون واحد في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع في السوق المحلي يمكن تعويضه بالطلب الخارجي
- تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية و محاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة ، النوع ، الكمية و الزمن
- تحقيق مرد ودية قصوى ، ذلك أنه في حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية أو من خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة

المطلب الثالث : الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات[1]

و فيما سيأتي الهياكل التي وضعتها الجزائر من أجل ترقية الصادرات و منها :

1) الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

هي شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة التجارة، أنشئت بانضمام المركز الوطني للتجارة الخارجية والديوان الوطني للمعارض بمقتضى المرسوم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987، وكانت في تلك الفترة تحت اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير(Onafex) وفي 24 ديسمبر طرأت تعديلات على هذا الديوان ليصبح تحت اسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (Safex).

والغرض الأساسي من إنشاء هذه الشركة يدخل ضمن ترقية الصادرات غير النفطية من أجل المساهمة في تنمية ودفع مستوى المبادلات التجارية وذلك عن طريق ترقية الصادرات وعقلنة الواردات، كما تعمل على تنظيم وتنشيط التظاهرات الاقتصادية في الوطن و في الخارج من أجل تحرير الصادرات

2) المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية:

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135 المؤرخ في 20 شوال 1410 الموافق لـ 15 مايو 1990 ومن أبرز المهام التي يقوم بها:

- رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.
- توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

[1] قسوم ميساوي الوليد , مرجع سابق , ص 71,

3) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI.

أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية وزارة التجارة وهي تقوم بمهمة التمثيل والاستشارة والإدارة والتوسع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، ومن مهامها أيضا:

- تقديم المعلومات والآراء والاقتراحات المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية.
- تنجز كل الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

و هناك هياكل مستحدثة لترقية الصادرات:[1]

1) الشركة الجزائرية لتأمين وضمان خدمات الصادرات CAGEX

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وهي على التوالي :

- البنك الوطني الجزائري
- البنك الجزائري الخارجي
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلي
- القرض الشعبي الجزائري
- الشركة الجزائرية لتأمين النقل
- الصندوق الجزائري للتأمين وا ٍعادة التأمين
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين
- الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (بما فيها الصناعية)، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها لهم الشركة، والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين

[1] نفس المرجع السابق , ص 74 .

الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر.

2. **الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية** PROMEX:

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 18 جمادى الأول 1417 الموافق لـ 01 أكتوبر 1996، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، والغرض من إنشاء هذا الديوان هو التكفل والمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وخاصة الجانب غير النفطي منها

الخلاصة :

لقد أصبح التصدير خيارا استراتجيا للنمو و التنمية ، حيث أن نمو الصادرات ينعكس بمعدل مضاعف على الناتج المحلي و على مستوى معيشة المواطنين و قد أثبتت تجارب كثيرة الدور الهام الذي يساهم به التصدير في نمو و ارتقاء المجتمعات و الذي ينعكس في الارتباط المباشر بين النشاط التصديري و الناتج المحلي لهذه الدول ، كما يساهم كذلك في تحقيق مصادر مستقرة من النقد الأجنبي من خلال تنوع حصيلته بوجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية و الخدمية ، و باتت مسألة التصدير تحديا حقيقيا أمام مختلف الدول ، و من أجل توضيح ذلك تم التعرض إلى ماهية التجارة الخارجية مع ذكر أسباب قيامها و أهدافها بالإضافة إلى سياساتها و النظريات المفسرة لقيامها ، أما في الجزء الثاني فتمت الإحاطة بجانب التصدير بالتطرق إلى عمومياته من مفهوم إلى طرق إلى الظروف المحيطة به ، وأخيرا كان لا بد أن نتطرق إلى إستراتجيات ترقية الصادرات

تمهيد :

يتجه الواقع العالمي اليوم في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة و الواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع هام يتمحور حوله و تتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي بالدرجة الأولى للارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا و متينا

فإزدادت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الألفية الثالثة بالدول النامية كما كان الحال في السابق بالنسبة للدول المتقدمة ، و هذا يأتي كنتيجة لاستطاعة هذا النوع من المؤسسات تحقيق معدلات مرتفعة من النمو و من خلال تمكنها من حل جملة من المشكلات قبل ظهورها ، تشغل بال صانعي القرار بالعديد من الدول و هذه المشكلات تتمثل أساسا في مشكل البطالة و قلة مناصب العمل و مشاكل أخرى أكثر أهمية منها و الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها ، و في هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل إقتصاد السوق تحت مظلة العولمة

و لهذا فقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : أهمية و مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أهم ما يواجه الباحث في دراسته للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق و موحد لهذا النوع من المؤسسات ، حيث تختلف التعاريف من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها و قدراتها الاقتصادية ، و لهذا فإن إيجاد تعريف يمكن اعتماده أمر صعب

المطلب الأول :تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى و من قطاع لآخر داخل البلد الواحد و هذا نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الإمكانيات التكنولوجية و كذلك اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد المفهوم ،و في هذا السياق نحاول إبراز العوامل التي أدت إلى صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : عوامل صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يبدو للباحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحديد تعريف لها أمر سهل و لكن الواقع غير ذلك ، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها : [1]

1. العوامل الاقتصادية : و أهمها

1.1. إخلاف مستويات النمو :

و يتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول و اختلاف مستويات النمو ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان تعتبر كبيرة في بلد نامي كسوريا أو الجزائر مثلا ، كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي تتباين من فترة لأخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في وقت لاحق ، و يؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية و يعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

[1] رابح خوني ، حساني رقية،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ،إيتراك للطباعة و النشر،مصر،2008،ص،ص: 16 ،18

1 .2 تنوع الأنشطة الاقتصادية :

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير التي تعمل في التجارة ،و يمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى صناعية ، و تجارية ، خدمية و زراعية ، و تختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة و رأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رأس مال ضخم و يد عاملة كثيرة و مؤهلة و متخصصة الأمر الذي لا يكون كذلك في المؤسسات التجارية و الخدمية بنفس الدرجة

1 .3 اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

يختلف النشاط الاقتصادي و تتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالجملة و تجارة التجزئة ، و النشاط الصناعي ينقسم بدوره إلى فروع عدة منها صناعات استخراجية ، غذائية ، تحويلية ، و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية

2. العوامل التقنية :

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد ، و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزئة و موزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3. العوامل السياسية :

تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل كافة الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته و دعمه ، و

على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات الإستراتيجية و التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع .

ثانيا : معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن اختيار تعريف دقيق و محدد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر أمرا معقدا و صعبا و ذلك نظرا لوجود عدد من المعايير التي يمكن التمييز على أساسها بين المشروعات فهناك ، من يعتمد معايير كمية و هناك من يعتمد معايير نوعية

1. **المعايير الكمية** : و تتمثل في : [1]

1.1. **معيار العمالة** : و يعتبر من المعايير الأساسية و الأكثر استخداما و هو معيار تحكمي يحدده القانون

1 .2. معيار رأس المال : يعتبر من المعايير الشائعة في تحديد حجم المشروعات لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى و من قطاع لآخر ، فعلى سبيل المثال في أندونيسيا و الهند المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسات التي تكون موجوداتها 250 ألف دولار ، و في السعودية فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يكون رأس مالها 5 مليار ريال و في الأردن أقل من 35 ألف دولار

1 . 3 . معيار حجم المبيعات : يعد مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع و قدراته التنافسية ، و يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا ، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار سنويا و أقل من المؤسسات الصغيرة ، أما في الوطن العربي فمعيار حجم المبيعات أقل شيوعا

1 . 4 . معيار كمية أو قيمة الإنتاج : يعطي البعض أهمية لمعيار قيمة الإنتاج أو كميته أو مستوى جودته للتفرقة بين المؤسسات صغيرة الحجم و المتوسطة و الكبيرة ، و طبقا لهذا المعيار تحدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المؤسسات التي تتصف بصغر و توسط إنتاجها من حيث الكمية و القيمة

[1] هيا جميل بشارات،التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ،دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن ، 2008 ، ص 24 ،

1 .5 .معيار الطاقة الإنتاجية : و هذا المعيار يكون في المقارنة بين المؤسسات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة و لكن في المؤسسات التي تتعدد فيها أشكال المنتوج فإن الطاقة العينية للمعدات لا تعتبر مقياسا دقيق للحجم

2. **المعايير النوعية :** و أهمها : [1]

2 .1 المعيار القانوني :يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال فيها و طريقة تمويلها وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات الأفراد، المؤسسات العائلية و التضامنية وشركات التوصية البسيطة، شركة الأسهم والمحاصة و شركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية و صناعة منتجات الخضر والفو اكه المنتجات الخشبية و الأثاث و المنسوجات، مكاتب السياحة و السفريات و الفنادق.

2 .2 المعيار التنظيمي :تصنف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا إتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية.

-الجمع بين الملكية و الإدارة.

-قلة مالكي رأس المال.

-ضيق نطاق الإنتاج و تركزه في سلعة أو خدمة محددة.

-صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

-الاعتماد و بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل

2 .3 معيار حصتها في السوق :المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسات تنافسية و ليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محددة.

[1] مسدوي دليلة ،المكانة الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الوطني الاول حول دورالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس خلال الفترة ،2010-2011 ، يومي 18، 19 ماي 2011 ، جامعة بومرداس ، ص 37

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنواعها

تختلف تعار يف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول و كذلك حسب المنظمات و ذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد بتباين الإمكانيات و الموارد ، فبعض المؤسسات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تكون من ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دول نامية و ضعيفة ، و لهذا سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة و النامية و بعض المنظمات الدولية ثم بعدها نبين الأشكال القانونية التي تكون عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا للتباين الكبير حول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين أنظمة الدول المختلفة نعرض مجموعة من التعاريف كالتالي :

- **تعريف منظمة العمل الدولية :**

المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات الإنتاجية و الحرفية التي لاتتميز بالتخصص بالإدارة و يديرها مالكها ، و يصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا [1]

- **تعريف بريطانيا :[2]**

عرف قانون الشركات البريطاني الذي أصدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية :

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي
- عدد من العمال و الموظفين لا يزيد عن 250 مواطن

[1] هيا جميل بشارات ،مرجع سابق ، ص 35 ،

[2] نبيل جواد ،إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2007 ،ص25،

❖ **تعريف الاتحاد الأوروبي :**

نظرا لأن هناك إخلافلكبير ا في المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت دول الإتحاد الأوروبي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و قد أعلنت هذه اللجنة عن عدم قدرتها على تقديم تعريف محدود و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتماشى و السياسة الاقتصادية لكل الدول الأوروبية و على عدم وجود أي تعريف علمي لهذا و لكنه من جهة أخرى يرى أنه يمكن تحديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي : [1]

- المؤسسات الصغيرة جدا من 0 إلى 9 عمال
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل
- المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 499 عامل

و حسب هذا التعريف فإن 99.9 % من المؤسسات الموجودة في الدول الأوروبية تعتبر مؤسسات صغيرة و متوسطة

و في عام 1996 أعاد المجمع الأوروبي النظر في هذا التعريف و قدم تعريف آخر و عرفها بالمؤسسات التي :

- تشغل أقل من 2510 عامل
- أو تلك التي رقم أعمالها أقل من 250 مليون فرنك فرنسي (40 مليون أورو)
- أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية و تضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها 25 %

و بهذا أصبح التعريف الجديد يضم 3 معايير لأنه من وجهة نظر الأوروبيين عدد العمال غير كافيا لتحديد نوع المؤسسة

[1] ليلى لولاشي ،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA و كالة بسكرة ،مذكرة ماجستار غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ،كلية العلوم الاقتصادية و البتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2004 ، ص 43 ،

❖ **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIPO**

عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا ، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا [1]

بالنظر للتعريفين السابقين نلاحظ أن التعريف الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يعتمد على معيار واحد و هو معيار عدد العمال،أما تعريف الإتحاد الأوروبي فاعتمد على ثلاثة معايير ، معيار حجم التداول السنوي و معيار حجم رأس المال و معيار عدد العمال

و يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل مرحلة وسطية بين الحجم الصغير و الحجم الكبير و الانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالمية و يلاحظ أن هذه المنظمات تمارس اليوم أعمالا و تقدم سلعا و خدمات على الصعيد الدولي و ليس فقط في إطار محلي . [2]

و يمكن القول أن هذه النوع من المؤسسات يلعب دور ا محوريا و مهما جدا في الاقتصاديات المعاصرة ، بل و يمكن أن يكون النوع الوحيد في البلدان النامية من حيث انتشارها في جميع القطاعات الصناعية و التجارية و الخدمية [3]

ثانيا : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى :

1. **مؤسسات إنتاجية** : و هي نوعان :

1.1. مؤسسات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية و ورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية

[1] حمزة فيشوش،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة ، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص علوم تجارية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2008 ،ض 74 ،

[2] Alain meunier،pme:les stratégies du succès ،dunod ، paris،2007،p2

[3] Jean rauscher ،pme: réussir a l' international ،groupe express éditions ،paris،2008،p 10

1 . 2 مؤسسات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في في إنتاج سلع أخرى كالصناعات المغذية لصناعة الملابس أو المغذية للسيارات

2. مؤسسات خدمية :

و هي مؤسسات تقدم لعملائها خدمات مثل الاستشارات ، إصلاح السيارات ، خدمات الكمبيوتر

3. مؤسسات تجارية :

و هي مؤسسات تقوم بشراء السلع و إعادة بيعها مثل تجارة الجملة [1]

و من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى انه عند اتخاذ الملكية كمعيار للتقسيم فإننا نجد الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية تنقسم إلى قسمين : [2]

1. المؤسسة الفردية :

تعتبر المؤسسة الفردية أنسب أشكال الملكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لبساطة و سرعة تكوينها و إشهارها ، و تعد من بين أكثر الأشكال شيوعا بين المشاريع الصغيرة و المتوسطة

و تعرف على أنها المؤسسة التي يمتلكها و يديرها شخص واحد ، فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها و اتخاذ إجراءات تكوينها ، فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها و في المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة و يتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب عن ممارسة النشاط

و يتميز هذا النوع من المؤسسات بما يلي :

- المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة يتحملها مالكها
- محدودية الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة
- حياة المؤسسة مرتبطة بحياة صاحبها و أسرته

[1] نبيل جواد ، مرجع سابق ،ص،ص:48،49 ،

[2] غدير أحمد سليمة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة تقييميه لبرنامج ميدا – مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007،ص 14 ،

- صغيرة الحجم هدفها تعظيم دخل مالكها و غالبا ما تنشط في مجال الزراعة و الصناعة التقليدية و الخدمات
- سلطة الإدارة فيها فردية

2. المؤسسة الشركة :

مؤسسة الشركة هي شخصية معنوية تتمتع بتواجد مستقل أي قائمة بذاتها ، و تنقسم إلى نوعين :

1.1. **شركات الأشخاص :** و تتكون بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي و تكون الثقة متبادلة بين الشركاء و تتضمن شركات الأشخاص :

- شركات التضامن
- شركات التوصية البسيطة
- شركات المحاصة

1 .2 . شركات الأموال : تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها لما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال ، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ، و يدخل في شركات الأموال كل من :

- شركة المساهمة
- شركة التوصية بالأسهم
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة

و الأشكال الأفضل ملاأمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي : [1]

- الشركة ذات المسؤولية المحدودة :تعرف على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال و يمكن أن يكون لها عنوان و يخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية و الاتفاقية الواردة في عقد تأسيس الشركة

[1] خوني رابح ،حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 23 ،

- شركة التضامن : تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض و يتوفر بينهم عامل الثقة و عادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة أو الأصدقاء يتعاونون بينهم فيما بينهم للقيام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، و قد تنشأ أيضا للحاجة إلى رؤوس الأموال عند وجود أزمة مالية كتدخل صديق مقابل الحصول على الأرباح فيقدم حصة مالية في الشركة التي تقوم بينهما ، و تعرف كذلك بأنها الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميعا الأنشطة الاقتصادية

المطلب الثالث : مميزات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعامة و الركيزة الأساسية لكثير من الاقتصاديات للبلدان النامية و أداة للبناء الاقتصادي ، و هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى و يمكن إيجاز خصائصها في ما يلي : [1]

- أنها قد لا تبقى طويلا على شكل واحد فقد تكون صغيرة مرحليا ثم تنمو من حيث عدد العمال و حجم المصنع و المعدات و معدلات الإنتاج
- تعتمد على خدمات محلية و خاصة من قطاع الزراعة
- تعتمد على عمالة متفاوتة في العدد ، و في استطاعة المستثمرين و القطاع الخاص أن يمولها دون مساهمة من الحكومة و دون البحث عن رؤوس أموال أجنبية
- ارتباط الملكية بالإدارة و التنفيذ

هذا من جهة و من جهة أخرى كذلك : [2]

- نظرا لطبيعة الملكية في هذه المؤسسات فإن عملية التمويل تقع على عاتق المالك المسير خاصة و أن هذه المؤسسات تتميز بانخفاض حجم الاستثمارات اللازمة لإقامتها فتعتمد على التمويل الذاتي أو القروض من أفراد العائلة و الأصدقاء

[1] أيمن علي عمر ، إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيئي مقارن –الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر، 2007،ص 38،
2 غدير أحمد سليمة ، مرجع سابق ، ص 9 .

- و من جانب الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيتميز بالبساطة فهو أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة و بسرعة خاصة في ظل اقتصاد ميزته المنافسة الشديدة
- و كذلك تتميز بغياب نظرة إستراتجية على المدى المتوسط و البعيد للمؤسسة و ذلك ناتج عن ضعف المعرفة الإدارية و التكوين ، فنجد أن تخطيطها على مستوى الأيام أو بعض الأسابيع
- انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف و أعباء التخزين و الاحتفاظ بالإنتاج لمدة طويلة

و هذه المؤسسات تتميز بجملة من الخصائص تجعل لها الأولوية لاختيارها من بين أحجام المؤسسات المختلفة و من أهم هذه الخصائص : [1]

- انخفاض رأس المال اللازم لإقامة و تشغيل المؤسسة حيث أنها لا تحتاج استثمارات ضخمة
- تحتاج إلى أدوات و آلات بسيطة منخفضة التكلفة
- تشارك بدور أساسي في تعبئة المدخرات و تشغيل العمالة الوطنية و المساهمة في حل أو القضاء على مشكل البطالة
- تساعد على تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لأي بلد لأنها لا تعتمد على إنتاج سلعة واحدة أو صناعة واحدة بل أنها منتشرة في معظم أنماط الصناعات و أشكالها المختلفة
- تساهم بدور فعال في زيادة القيمة المضافة و الناتج القومي و الدخل القومي لكل بلد كما تساهم في تصدير السلع الصناعية التي تنتجها
- تعتبر نواة للمؤسسات الكبيرة مستقبلا
- المرونة في الإنتاج و تنويعه كلما احتاج الأمر دون تكلفة كبيرة
- يمكن إقامتها في مختلف المواقع مما يساعد على التوسع العمراني و إمكانية إحداث تنمية صناعية و اجتماعية

[1] أيمن علي عمر ، مرجع سابق ، ص،39

- إمكانية دخولها و خروجها من السوق في أي وقت و بدون خسائر كبيرة لنقص نسبة أصولها الثابتة

المبحث الثاني : أهمية و مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها

نظرا للخصائص السابقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنها تتمتع بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المختلفة سواء متقدمة كانت أم نامية ،و من جهة أخرى هذا النوع من المؤسسات لم يكن خالي من العيوب مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل و المعوقات التي تقف في طريق تنميتها و تطورها

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الخصائص المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجعل لها أهمية بالغة في شتى المجالات و من ذلك نذكر : [1]

- خلق فرص عمل جديدة : تعاني بعض البلدان من مشكل البطالة و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تلعب دورا في حل هذا المشكل حيث تقام مصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرص منتجة للعمل ، و من ناحية أخرى تحول دون تدفق الأفراد من المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل . و كذلك هذه المؤسسات تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا و الذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف
- استخدام الموارد المحلية :تساعد هذه الصناعات على استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل و تترك عاطلة ، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال هو طلب محدود و من ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد و العائلات قد تصبح كافية لإقامة مؤسسة ، بدلا من أن تترك هذه الأموال عاطلة . كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة و كذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبرى
- توزيع الصناعة : إنإقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمر ا غير مرغوب فيه اقتصاديا و اجتماعيا و ذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة ، و لذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة على المدن الصغيرة و الأرياف و من ثم تصبح المؤسسات الصغيرة و

[1] شبوطي حكيم ،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،مجلة العلوم و الدراسات العلمية ، عدد 20،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي يحيى فارس المدية ، ديسمبر 2008 ص 5 ،

المتوسطة مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية و تخدم الأسواق المحلية

و من جهة أخرى كذلك : [1]

- تقديم منتجات و خدمات جديدة : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدر للأفكار الجديدة و الابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع و الخدمات المبتكرة
- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها و تقوم بدور الموزع و المورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسة مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة
- تحقيق التطور الاقتصادي : يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات و الاتصالات... ، و هذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركا لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائه أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل و الاهتمام بها و جعلها في دائرة تخصصها و سر نجاحها و بذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي

بالإضافة إلى :[2]

- الفاعلية و الكفاءة في تحقيقها الأهداف الاقتصادية لأصحابها من حيث قدرتها على إشباع احتياجات و رغبات العميل
- المرونة و القابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية و بشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي و هذا ما تعجز عنه المؤسسات الكبيرة

[1] خوني رابح ، حساني رقية ، مرجع سابق ، ص،ص:50، 51،

[2] ماجدة عطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، ط2 ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، الاردن، 2004 ،ص 24،

- القرب من العميل و المورد حيث يستطيع أصحاب المؤسسات الصغيرة تطوير علاقات شخصية جديدة مع هذه الأطراف مما يجعلها أكثر قدرة على تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي مما يؤدي لزيادة رضا العميل و إرضاء المورد لقدرتها الكبيرة على المرونة فيما يتعلق بالمواعيد التسليم و الكميات هذا ما يجعلها أكثر قدرة على البقاء و الاستمرار

المطلب الثاني : المشكلات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى مجموعة من العقبات التي تعرقل نشاطها ، و هناك إختلاف حول تحديد الأهمية النسبية لهذه الصعوبات بين مختلف الدول ، و يمكن ذكر الأساسي من هذه الصعوبات في ما يلي :

- صعوبات التمويل:وتكمن هذه الصعوبة في أن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويل هذا النوع من المؤسسات ويزداد الأمر إذا خصصنا هذا الأمر على البلدان النامية لأنها تفتقر إلى مؤسسات التمويل التي تتعامل مع هذا النوع من المؤسسات ، فإذا وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة.
- صعوبات جبائية: من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية من النشاط وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل.
- المشكلات التسويقية:نقص المعلومات عن السوق و ظهور صناعات بديلة باستمرار و بتكلفة اقل، إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة و ضيق الأسواق القديمة، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة و لضغط القدرة الشرائية من جهة أخرى.
- عدم حماية المنتوج الوطني: من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة و بيعها محليا بأسعار اقل من مثيلتها المحلية و متذرعين في ذلك بالحرية الاقتصادية.

و هناك صعوبات أخرى :

- غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية و منه عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- نقص الخبراء و المتخصصين في إدارة و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- غياب المعطيات عن حجم و نوعية المؤسسات المتواجدة في السوق و المؤسسات المطلوبة و المنافسة التي يجب إنشاؤها للمساهمة في التنمية الاقتصادية و تغطية احتياجات السوق المحلية

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتوفر أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المصادر التي يمكن اللجوء إليها للحصول على المبالغ الكافية لتمويل رأس المال ، و المصدر الذي سوف يلجئون إليه للحصول على تلك المبالغ سوف يعتمد بدرجة كبيرة على الأسلوب الذي سوف يستخدم في تلك الأموال

أولا : مصادر التمويل الداخلية [1]

1. المدخرات الشخصية للمالكين : هي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تأسيس المؤسسة أو عند الحاجة إلى التوسع أو لزيادة رأس المال العامل ، حيث يعزز عندها صاحب المؤسسة الأموال المقدمة للمؤسسة بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخل أصول المؤسسة بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المؤسسة التي يملكها
2. القروض ذات الطابع الشخصي (الاعتماد في التمويل على الأسرة و الأقارب و الأصدقاء) : يلجأ هنا صاحب المؤسسة إلى الأسرة أو الأقارب لطلب التمويل عند الحاجة ، و غالبا ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب ضمانات كبيرة بسبب العلاقات الشخصية مع المالك

[1] فايزة جمعة صالح النجار ،عبد الستار محمد العلي ، الريادة في إدارة الأعمال الصغيرة ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 196،

3. المخزون : يعتبر المخزون أحد الموارد الداخلية للتمويل و الذي لابد من تحليله بعناية و مراقبته إذ يمكن أن يكون فيه نسبة عالية من السلع و المواد الزائدة عن حاجة المؤسسة الفعلية و رغم ذلك قد يطلب بعض المواد رغم وجودها في المخزون ، و من جهة أخرى يجب مراقبة المخزون و التخلص من الفوائض و تحويلها إلى مصادر نقدية و استخدامها في أغراض أخرى

بالإضافة إلى مصادر أخرى : [1]

4. الائتمان التجاري : و يتمثل الائتمان التجاري في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين ، و قد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد و مستلزمات الإنتاج السلعية و يسدد ثمنها لاحقا ، إلا أنه يمكن النضر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنوع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع بصرف النظر عن مدة التسهيل و نوع البضاعة

5. الأرباح المحتجزة : يمكن لصاحب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمويل عمليات التوسع ذاتيا بواسطة ما يحتجزه من في صورة مخططات و احتياطات ، أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب (أصحاب) المؤسسة أو المؤسسة ذاتها و المستثمرة في شكل ودائع ، أوراق مالية ، عقارات و استثمارات داخل المشروع

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية

1. البنوك التجارية تعتبر المصارف التجارية مصدر ا أساسيا للأموال حيث توفر الأموال على شكل قروض لا على شكل حقوق ملكية ، و في بعض المصارف توجد أقسام خاصة لمنح مثل هذه القروض [2]

و كذلك : [3]

2. الاقتراض من السوق غير الرسمي : و ينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في دول العالم الثالث و يأتي من حيث الأهمية في تمويل المشروعات الصغيرة في هذه البلدان في المرتبة الثانية و ربما الأولى

[1] خوني رابح ، حساني رقية ،مرجع سابق ، ص 152

[2] ماجدة عطية ، مرجع سابق ، ص 68 ،

[3] خوني رابح ، حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 157 ،

أحيانا ، و نجد أنه في هذه البلدان تساهم السوق الرسمية للإقراض في تمويل هذه النوع من المؤسسات إلا بنسبة 1 % تقريبا و هذا حسب إحصائيات البنك الدولي عام 1987 . و تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأهل و الأقارب ، كما تلجأ إليه حينما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي ، و تمنح هذه السوق قروضا صغيرة و لفترات قصيرة أو قصيرة جدا و بأسعار فائدة تحسب على الأيام أو الشهور بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن سنة كاملة

3. التمويل عن طريق الشركات الكبيرة :هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشرو عات الصغيرة و تقدم لها الخبرات الفنية و التسويقية اللازمة ، و إن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها
4. قروض الهيئات و المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تمنح الهيئات و المؤسسات المتخصصة في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة و بدون ضمانات ، و على الرغم من أهمية هذه المؤسسات و الهيئات فإن مساهمتها محدودة و تحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة بلدان العالم الثالث، و من أمثلتها :

- إدارة المشروعات الأمريكية
- مؤسسة الدعم و التمويل المتخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الهند و روسيا
- هيئات الدعم في اليابان
- هيئات الدعم و التمويل في الجزائر
- بنك الإنماء الصناعي و مؤسسة الإقراض الزراعي في المملكة الأردنية

- الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر

بالإضافة إلى : [1]

- صندوق التنمية و التشغيل في الأردن
- المشروع الأردني الأوروبي لتحديث و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المجلس التنفيذي لتمويل القروض الصغيرة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

[1] فايزة جمعة صالح النجار ، مرجع سابق ، ص 199 ،

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في ترقية الصادرات

لقد كان هناك شبه إهمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و من كل النواحي التنظيمية ، القانونية ، المالية و الإدارية ...، و هذا يدخل ضمن عدم الاهتمام بالقطاع الخاص ككل و عدم إتاحة الفرصة له ليلعب دوره في التنمية الاقتصادية لاعتماد الجزائر على المؤسسات الكبرى و إعطائها الأولوية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني و الالتحاق بركب الدول المتقدمة

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مراحل تطورها في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ثم المراحل التي مرت بها كما يلي

أولا : تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أمرا حديثا ، بحيث نجد أن القوانين الجزائرية لم تتعرض لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا بمناسبة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث اختصت المواد 4 ،5 ، 6 ، منه بالتعريف [1]

و كانت المواد كالتالي : [2]

- المادة الرابعة : يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات ، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار
- المادة الخامسة :أشار ت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 و 250 عامل و رقم أعمالها يتراوح بين 200 و 2000مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار

[1] مصطفى بن ساحة ، مرجع سابق ، ص 159 ،

[2] أيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 06 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، ص 274،

- المادة السادسة : تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون

و بالنظر لمحتوى هذه المواد نجدها تركز فقط على معيار عدد المالي ورقم الأعمال و ابميزاني السنوية ، و يمكن التعبير عن المفاهيم السابقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير / نوع المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : صالح صالحي . أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . العدد 3 . جامعة فرحات عباس سطيف . 2004 . ص 24 .

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتكز على ثلاث مقاييس المستخدمون ، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية . و قد جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض المصطلحات كالتالي :

الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ،أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي ، و السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا [1]

[1] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 3 ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2004 ، ص 24 ،

انطلاقا من المعايير السابقة يمكن أن نضع تعريف شامل معتمدين في هذا التعريف على الدراسات الجزائرية و خاصة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحديد معيار رأس المال و الحصيلة السنوية ، و يكون التعريف كالتالي " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الصناعة ، الزراع ، التجارة و الخدمات) و التي يتراوح عدد العمال فيها بين عشرة عمال كحد أدنى و خمسمائة كحد أقصى ، و أن لا يقل رقم أعمالها عن عشرين مليون دينار جزائري كحد أدنى و مليارين كحد أقصى ، و تتراوح الحصيلة السنوية بين عشرة مليون كحد أدنى و لا تتجاوز خمسمائة مليون" دينار جزائري كحد أقصى ، و تتمتع بالاستقلالية في الإدارة و الملكية ، و أن تكون حصتها في السوق محدودة [1]

ثانيا : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عبر مراحل :

1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1962 إلى 1979 :

لقد كانت حوالي 98 %من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال و كذلك تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة [2]

و بعدها ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966 ،وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية ، حيث أن هذا الأخير أقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما

[1] خوني رابح ، حساني رقية ، مرجع سابق ، ص 37 ،

[2] صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص 26 ،

حلت هذه اللجنة سنة 1981 ، واعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمكمل للقطاع العام الذي يرجع له الدور المحرك في سياسة البلاد الاقتصادية التنموية، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص ،كما أن دورها كان غير واضح ضمن التشريعات الجزائرية حيث أن الخاصة منها منعت من ممارسة التجارة الخارجية[1]

2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الثمانينات :

مع الفشل الذي حققته البرامج الاستثمارية في فترة السبعينات و الهادفة إلى تطوير دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تهيئتها لتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة التصنيعية و التنموية العامة ، حيث كانت مساهمة هذه المؤسسات ضعيفة للغاية و أمام المشاكل و التباطؤ الذي أفرزته السياسة التنموية المتبعة في مرحلة السبعينيات زاد تعمق الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات ، و هنا انبثق و ترسخ تصور جديد في ميدان السياسة الاقتصادية بحيث يرمي هذا التصور إلى إحداث تغير جوهري على السياسة الاقتصادية بالإنتقال من الاقتصاد المركز إلى اقتصاد السوق المفتوح

لقد كان لهذا التوجه أثر جلي على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع فشل التصور السائد في المرحلة الأولى من العملية التنموية من 1976 إلى 1979 ، حيث كلفت إنشاء صناعات كبرى تكاليف باهظة أثقلت كاهل الخزينة العمومية و صار ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها الحل و التوجه البديل الذي يجب أن يحل محل المؤسسات الكبرى

و قد جاء هذا التوجه واضحا في التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 بحيث نص على " العمل على تنمية و توزيع الأنشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط المحدد لتغطية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات و الإنتاج و الاستهلاك و هو ما يدل على تغير نمط الاعتماد على الصناعات الثقيلة الكبيرة الحجم و التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية و منشآت ضخمة مكلفة إلى نمط الاعتماد على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أي الانتقال من مفهوم الصناعات الواسعة إلى مفهوم الصناعات الكثيفة ،

[1] غدير أحمد سليمة ، مرجع سابق ، ص 23 ،

فحسب هذا النمط تتوزع الاستثمارات على عدد كبير من الوحدات المستقلة و على كافة النطاق الجغرافي للوطن ، بغرض التخفيف من حدة البطالة و المساعدة على تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري ، كما لهذه المؤسسات القدرة على إيقاف النزيف الحاصل على مستوى وسائل الدفع الخارجي بسبب ارتفاع قيمة فواتير الاستيراد و ذلك من خلال توفير جزء من السلع الاستهلاكية محليا ، كما يمكنها في ظل هذا التوجه أن تلعب دورا رئيسيا في تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي و الانتقال من تصدير المواد الخام (النفط) إلى تصدير منتجات مصنعة [1]

3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1990-2007 :

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأهم فصل من فصولها، وذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد(1990-1994) وبرامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف من خلالها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات ص و م والإستراتيجية الجديدة للتنمية، وذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة:

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد.
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية ، كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي

وقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع

[1] مصطفى بن ساحة ، مرجع سابق ، ص 166 ،

المطلب الثاني : هيئات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لما تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحديات على الصعيدين الداخلي و الخارجي قامت السلطات العمومية بمجهودات معتبرة لمساعدة هذه المؤسسات و دعم تنافسيتها حتى تتكيف تدريجيا مع الوضع الراهن الجديد . و يتمثل ذلك في هيئات و برامج دعم لهذه المؤسسات

أولا : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة و متكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة من أجل تنمية المشروعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها :

1. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات و دليلا واضحا على أهميتها و مكانتها المتميزة في الاقتصاد الوطني ، حيث تسعى هذه الوزارة إلى :

- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تكثيف النسيج الصناعي
- تقديم الدعم للقطاع
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل مشاكلها
- القيام بإحصائيات و تقديم معلومات
- وضع سياسة المتابعة

و هي بهذه المهام تساهم في توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1] و أنشئت تحت إدارة هذه الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور و منها : [2]

[1] ليلى الولاشي ، مرجع سابق ، ص 87 .

[2] صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص 29 .

1.1. المشاتل و حاضنات الأعمال :

و هي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دعمها ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تأخذ الأشكال التالية :

أ. المحضنة

ب. الورشة

ت. نزل المؤسسة

1 . 2. مراكز التسهيل : و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تهدف إلى :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات و المقاولين و تقليص لآجال إنشاء المشاريع
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية
- تطوير التكنولوجيا الجديدة و تثمين البحث و الكفاءات
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني و الدولي

1 . 3 . المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة و الهيئات و السلطات العمومية من جهة أخرى و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و من مهامه :

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتجيات لتطوير القطاع

- تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية

2. الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع و الهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهمها :

2. 1.الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ [1]

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات ، و قد أنشئت سنة 1996 و لها فروع جهوية و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة ، و تقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع م في مرحلة الاستغلال ، و من بين أهداف الوكالة نذكر :

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تبليغ الشباب المستفيدين من قروض البنوك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع
- توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و القانوني و التنظيمي و التقني تحت تصرف الشباب و المتعلقة بممارسة أنشطتهم

و تلعب الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الدور التالي في تطوير المشروعات المصغرة :

منذ انطلاق نشاطات الدعم و التوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط 1997 و حتى نهاية 2001 تلقت الوكالة حوالي 146 ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب 416 ألف وضيفة و قد سلمت خلال نفس الفترة 130 ألف

[1] حمزة فيشوش ، مرجع سابق ، ص 107 ،

شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة ، ووافقت البنوك على تمويل حوالي 44 ألف مشروع بغلاف مالي قدره 52 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 81 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 109 ألف منصب عمل ، و بلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة 1997 – 2001 و عدد المشاريع الممولة 38 ألف مشروع مصغر و مناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل و قد بلغ عدد المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة لسنة 2005 69633 تستغل 196123 عامل

.2 .2 . وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI : [1]

أنشئت وكالة ترقية ودعم الاستثمار كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 ،وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لتسهيل العملية الإجرائية الإدارية المتعلقة بإقامة إستثماراتهم،وذلك من خلال إنشاء الشباك الوحيد الذي يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثماراتوا إقامة المشاريع،وذلك من أجل التقليص في آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع،دون تجاوز الحد الأقصى المحدد ب 60 يوم . اما مام الوكالة فهي :

- متابعة الإستمارات وترقيتها
- تقييم الإستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات
- تقديم بعض الإمتيازات التي تضمن ترقية الإستثمارات
- تقديم التسهيلات والإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأولية
- المتابعة والمراقبة الدائمة للإستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط والمواصفات المحددة

لقد ساهمت وكالة ترقية ودعم الإستثمارات في تنمية م.ص.م،حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها خلال الفتر 13-11-1993 إلى غاية 31-12-2001 حوالي 48231 مشروعا إستثماريا مصرح به

[1] عمران عبد الحكيم ،استراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة -مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2007 ، ص 40 ،

لدى وكالة ترقية ودعم الإستثمار ،وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه الإستثمارات 3623 مليار دينار جزائري،والتي من المتوقع أن تساهم في توفير عدد كبير من مناصب العمل.

كما بلغ عدد المشاريع التي تدخل في إطار الشراكة بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب 440 مشروع بقيمة إجمالية تقدر ب283 مليار دينار جزائري

3. 3.الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI : [1]

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توضيب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01 /03 المتعلق بتنمية الاستثمارات ، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30يوما بدلا من 60يوما في الوكالة السابقة – وكالة ترقية و دعم الاستثمار – التي حلت محلها ، و أوكلت إلى الوكالة المهام التالية :

- ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات
- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار
- ضمان الالتزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار .

و قد بلغت حصيلة المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة لسنة 2005 : 2255 مشروع تشغل حوالي 78951 عامل .

[1] عماري جمعي ،إستراتجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في غلوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2001،ص 62 ،

2 .4 . صندوق ضمان القرض : [1]

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بصعوبة تقييمها و انخفاض رأس مالها و محدودية الضمانات الخاصة العينية منها التي تقتصر على الأصول الشخصية للمقاول ، كما أن مصير المؤسسة مرتبط بالخصائص الشخصية لهذا المقاول ، هذه العوامل صعبت من مهمة البنوك التجارية في تقييم و تقدير الأخطار الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات مما أدى إلى عزوف البنوك عن تمويل هذا النوع من المؤسسات ، و لحل هذه المشكلة قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضمان القرض و هو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ عن عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنخرطة في الصندوق

و الشيء الذي عزز إنشاء الصندوق هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إن هذا الإنجاز يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يتولى الصندوق مايلي :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات ،توسيع المؤسسات
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به
- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح الضمان الصندوق

[1] عماري جمعي ، مرجع سابق ، ص 70 ،

- ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق

2 .5 . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : [1]

لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق بداية سنة 2004 و تتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمهمة تسييرها و الإشراف على صندوق ضمان القرض المصغر ، و تقع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بالمهام التالية :

- إدارة و تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير الدائم في حدود مبلغ استثمار يساوي 50000 د ج و لا يزيد عن 4000000 د ج
- تقديم القروض بدون فوائد و الاستثمارات و الإعانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر
- تتابع الأنشطة الاستثمارية للمستفيدين في إطار التزاماتهم بدفاتر الشروط
- إقامة العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات و المؤسسات من أجل الإعلام و التحسيس و التوعية و المراقبة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر

2 . 6. لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلي :

أنشأت سنة 1994 و هي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع و تقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و حسب معطيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي

[1] غياط الشريف ، بوقمقوم محمد ، التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، المتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، يومي 18/17 أفريل 2006 ، ص 110 ،

صادقت عليها و خصصت لها قطع أراض منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع ، و يتوقع أن يستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية [1]

2 . 7. وكالة التنمية الاجتماعية : [2]

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 و هي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر و الحرمان

و من أهم وظائفها نذكر :

- ترقية و تمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة
- تطوير و تنمي المشروعات المصغرة و الصغيرة و الفردية عن طريق القرض المصغر الذي يمكن من توفير العتاد و الأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف و المهن لتشجيع العمل الحر ، و تطوير الحرف الصغيرة و الأعمال المنزلية و الصناعات التقليدية للتقليل من الفقر و تحسين مستويات المعيشة

و قد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة و المتوسطة

و يمكن القول أن جميع الهيئات السابقة تشترك في أنها وضعت لتعمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم يد المساعدة لها و حل مشاكلها ، و لكن كل هيئة تختص في جانب معين فمنها من يعمل على توجيه و تأطير و مراقبة القطاع و منها من يعمل على تنمية الاستثمارات و منها من يقدم الدعم و التمويل اللازم

[1] صالح صالحي ، مرجع سابق ، ص 37 ،

[2] نفس المرجع السابق ، ص 39 ،

ثانيا : برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لما تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحديات على الصعيدين الداخلي و الخارجي قامت السلطات العمومية بمجهودات معتبرة لمساعدة هذه المؤسسات و دعم تنافسيتها حتى تتكيف تدريجيا مع الوضع الجديد ، و تمثل ذلك مجموعة من البرامج منها :

1. **برنامج دعم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة MEDA**

وهو برنامج بالشراكة مع الاتحاد الأوربي ، وقد شرع في تطبيقه منذ أكتوبر 2000 وسيتم تجسيده في مدة 5 سنوات ويشرف على تسييره وحدة تسيير البرنامج المتكونة من 5 خبراء أوربيين و 3 جزائريين يتم اختيارهم من طرف اللجنة الأوربية . ويتوجب على هؤلاء المختصين التعاون مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذا البرنامج بموجب الاتفاقية المبرمة عام 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية .

يتمثل الهدف العام لهذا البرنامج في رفع القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات الخاصة وذلك لضمان مشاركتها أكثر في النمو الاقتصادي والاجتماعي[1] أما الأهداف الخاصة بهذا البرنامج فتتمثل في : [2]

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تطوير المحيط ألمقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] بريبش السعيد ، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية واقع و آفاق –حالة الجزائر– ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2004 ، ص 148،

[2] غدير أحمد سليمة ، مرجع سابق ، ص 73 ،

2 برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي حتى يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي ، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية .

ولهذا الغرض وموازاة مع برنامج الدعم والمساعدة لتنمية الـ PME/PMI السابق الذكر، قامت وزارة الصناعة وا عادة الهيكلة الصناعية بإعداد برنامج تأهيل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعة لتشجيعها على تطوير قدراتها التنافسية من خلال تأهيل أنظمتها الإنتاجية التنظيمية والتسييرية .

لا يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل المؤسسة فقط بل أيضا تأهيل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة[1]

و لبرنامج التأهيل أهداف تكون على ثلاثة مستويات : [2]

المستوى الكلي :وهي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية.

-**على المستوى القطاعي**: يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وا مكانياتها وتدعيمها لغرض مساعدة المؤسسة.

-**على المستوى الجزئي** :يكون هدف برنامج التأهيل هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن تنافسية المؤسسة من خلال حصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجتها.

[1] بريبش السعيد ، مرجع سابق ، ص 152،

[2] معطى الله خير الدين ،كواحلة يمينة ، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، 18/17 أفريل 2006 ، ص 762 ،

3. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

يشكل هذا البرنامج وسيلة وأداة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة . وقد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافا ماليا قدره ملياري دج (على امتداد ثلاث سنوات) لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، إضافة إلى غلاف مالي بقيمة ملياري دج (لمدة 3 سنوات) خاص بتمويل إصلاح عصرنة المناطق الصناعية ومناطق النشاط ، وقد استفادت من عملية الإصلاح 39 منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 1.2 مليار دج .

ويتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي بعض السياسات المرافقة ، الهدف منها هو تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات التي شرع فيها[1]

4. بروتوكـول اتفـاق لترقيـة الوساطـة الماليـة المشتركـة

تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في 2001/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية : BDL، CNMA، CPA، BADR،BNA التزم فيه مسئولو البنوك الموقعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة[2]

المطلب الثالث : تركيز الجزائر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات

إن الجزائر بحاجة إلى هذه الإستراتيجية و خاصة أن صادراتها تتسم بعدم التنوع و الاعتماد بصفة شبه كلية على النفط

1. القرارات الأولى و الأرضية القانونية : [3]

في الثمانينات و بالضبط في مارس 1984 قدمت وزارة التجارة اقتراحات للحكومة في شكل برنامج مستعجل يستهدف تنمية الصادرات غير النفطية و من هذه المقترحات :

[1] بريبش السعيد ، مرجع سابق ، ص 156 ،

[2] نفس المرجع السابق ، ص 158 ، د

[3] نفس المرجع السابق , ص 104 .

- توجيه إنتاج عام 1984 إلى التصدير و المخزونات تصرف للسوق المحلي
- إستحداث هياكل متخصصة في التصدير و هذا على مستوى المؤسسات المصدرة نفسها
- مطالبة مؤسسات النقل بنقل الصادرات حتى في الخطوط التي لا تعمل بها
- إزالة كل الضغوط التي تعيق حركة الصادرات

و قد نتجت عن دراسة هذه المقترحات جملة من القرارات و التعليمات و منها :

- تعليمة متعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة
- مذكرة متعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات و من جملة ما نصت عليه :
  - السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب
  - السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقات أعمال مع مؤسسات التصدير و الاستيراد الموجودة بالخارج
- مذكرة متعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مستوى مؤسسات التصدير و أيضا على مستوى المتدخلين في مجال التصدير (النقل ، التامين ، ..)
- مذكرة للخطوط الجوية الجزائرية من وزير التجارة متعلقة بتخفيض معدل سعر النقل بنسبة 50%
- الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية

2. السياسات و الإجراءات المنتهجة :

عملت الجزائر على وضع جملة من السياسات التي من شأنها أن تحفز الصادرات غير النفطية على النمو ، و ذلك بالتأثير على مستويات عدة و كان ذلك من خلال منح مجموعة من الامتيازات و التحفيزات للتصدير و منها نذكر :[1]

2 .1. التحفيزات في مجال التجارة الخارجية :

و كان ذلك في جملة النصوص و القوانين الدالة على حرية التجارة الخارجية و تتمثل هذه النصوص في :

- دستور 1989 و فيه ما يعلن عن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية
- المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية

[1] نفس المرجع, ص 106 ,

- الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية الاستيراد للبضائع و إعادة تصديرها و كرس هذا الأمر مبدأ حرية التجارة الخارجية

2.2. التحفيزات المالية :

بعد إقرار دستور 1989 لحرية التجارة الخارجية قام بنك الجزائر بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة تسيير عمليات التجارة الخارجية و خاصة عملية التصدير ، و من جهة أخرى عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير و تدور هذه القواعد حول :

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات CAGEX

بالإضافة إلى :

2 . 3. التحفيزات الجبائية : [1]

تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق و ما يتطلبه من بيئة اقتصادية حديثة عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات و إصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين المالية حيث نصت على جملة من التحفيزات بغية ترقية الصادرات و منها :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA ، فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال تنص على أنه يعفى من الـ TVA ما يلي :
  - أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة بشرط أن لا يتعارض التصدير مع القوانين و الأنظمة المعمول بها
  - شراء و استيراد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصنيع من أجل التصدير
  - يمكن استرجاع الـTVA في عمليات التصدير لبضائع أعمال الخدمات أو تسليم السلع و التي تكون محل إعفاء عند الشراء
  - الإعفاء من الرسم على الأرباح IBS حيث تعفى لمدة 5 سنوات إبتداءا من سنة 2001 عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير

[1] قسوم ميساوي الوليد ,مرجع سابق , ص ,98,

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الأعمال المحقق من التصدير مع بعض الشروط
- الإعفاء من الدفع الجزافي

2 .4. التحفيزات الجمركية : [1]

سعت الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات على إدارة الجمارك بغرض ضمان التوفيق بين التوسع في منح التسهيلات للأعوان الاقتصاديين و تحقيق المراقبة وفقا لتعليمات المنظمة العالمية للجمارك ، و تطورت السياسة التعريفية و كان لها أثر واضح من خلال انخفاض الضغط الجبائي على التجارة الخارجية ،حيث أصبحت :

- نسب الحق الجمركي : 0% ، 5% ، 15% ، 30%
- نسب الـTVA : 0% ،7% ، 17 %

أما بخصوص التسهيلات الجمركية و الحد من التعقيدات في إجراءات التصدير فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال نذكر :

- تسهيلات إعداد و تسجيل التصريح المفصل
- تسهيلات مراقبة البضائع
- تسهيلات تحديد الحقوق و الرسوم
- تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق و الرسوم
- تسهيلات في الإجراءات الجمركية

[1] مصطفى بن ساحة ,مرجع سابق ,ص 111,

الخلاصة :

لقد تم التطرق في هذا الفصل لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبة تعريفها مع ذكر بعض التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات الدولية مع إضافة مميزات و خصائص لهذا النوع من المؤسسات ، ثم استعراض أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشكلات التي تواجهها مع ذكر مصادر تمويلها ،و أخيرا تناولنا واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تعريف و مراحل تطور و المساهمة التي تقدمها هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري دون أن ننسى الهيئات و برامج الدعم التي وضعتها الحكومة لترقيتها

و من خلال ما تم التطرق إليه فقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها مكان و دور هام في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية ، فهي تساعد على الحد من أو التخفيف من مشكل البطالة ، و تساهم كذلك في بإنتاجها في رفع القيمة المضافة و منه المساهمة في الناتج الوطني الخام و بصفة عامة تم التوصل إلى ضرورة دعم الهياكل الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لتطويرها و نجاح القطاع و السياسات التي وضعت لذلك

تمهيد:

في الوقت الحالي لايستطيع أحد أن ينكر الدور الذي صارت تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , و هذا ما دفع لاستحداث وزارة خاصة لها تعنى بشؤونها و تعمل على ترقيتها و تطويرها , فقد بات لهذه المؤسسات دور في زيادة الإنتاج و توفير بعض حاجيات السوق المحلي من السلع و الخدمات و هو ما أسهم في تقليص فاتورة الاستيراد

بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات راحت تعمل على تصدير جزء من منتجاتها إلى الاسواق الخارجية و تحاول كسب حصص سوقية بها و رفع قدرتها التنافسية و لذلك في هذا الفصل المخصص لدراسة الحالة نسعى لإبراز إسهام هذه المؤسسات في ترقية الصادرات , و منه قسم الفصل إلى :

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المبحث الأول : التجارة الخارجية في الجزائر و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بدا واضحا في السنوات الأخيرة زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد اهتمام الدولة الجزائرية من خلال التشريعات والمؤسسات المساعدة على قيامها واستمرارها، و في ما يلي سوف نتعرض لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول :التجارة الخارجية في الجزائر

تتصف التجارة الخارجية للجزائر كغيرها من الدول النامية بارتباطها بأسواق الدول الصناعية الكبرى سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات

أولا : تطور حجم الصادرات

تتغير قيمة الصادرات من سنة لأخرى فمرة ترتفع و مرة تنخفض و سنوضح في الجدول الموالي تغيرات حجم الصادرات الجزائرية خلال ثلاثة سنوات :

الجدول رقم(02): تطور حجم الصادرات خلال الفترة (2011/2008)

الوحدة مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010
الصادرات	79298.39	45194.00	45818.00

المصدر :عمار زيتوني و آخرون نموذج التجارة الجزائرية الخارجية .مجلة العلوم الإنسانية العدد 28/27 .جامعة محمد خيضر بسكرة . ص 71.

إنطلاقا من الجدول يمكن القول أن حجم الصادرات الجزائرية عرف عدة تغيرات :

- الفترة 2008 ,2009 : عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا في حجم الصادرات حيث كانت79298.39 مليار دولار أمريكي عام 2008 و تقلص حجمها ليصل إلى 45194.00 مليار د أ .
- عام 2010 ,: حجم الصادرات في هذه الفترة عرف ارتفاعا مستمرا حتى وصل45818.00

م د أ عام 2010 .

ثانيا : هيكل صادرات الجزائر

لان الاقتصاد الجزائري أحادي القطب أي يعتمد بصفة كبيرة على المحروقات فإن صادرات الجزائر تنحصر في مجموعة معينة من السلع منها المحروقات و بعض المواد الأخرى و الجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول رقم(03): هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2009/2008):

الوحدة مليون دولار أمريكي

نوع السلعة	2008		2009	
الغذائية	118.58	0.15	113	0.25
الطاقة (المحروقات)	77361.43	97.5	44128	97.6
المنتجات الخامة	333.61	0.42	170	0.38
نصف المصنعة	1384.31	1.75	692	1.53
سلع التجهيز الزراعية	1.05	0.001		
سلع التجهيز الصناعي	67.12	0.08	42	0.09
السلع الاستهلاكية	16.52	0.02	49	0.11
المجموع العام	79298	100	45194	100

المصدر : عمار زيتوني و آخرون نموذج التجارة الجزائرية الخارجية .مجلة العلوم الإنسانية العدد 28/27 .جامعة محمد خيضر بسكرة . ص 77.

من خلال الجدول نلاحظ :

- مجموع الصادرات عرف تزايدا مستمر من 2008 إلى 2009 كما أشرنا سابقا
- أما بالنسبة لصادرات المحروقات فتمثل حصة الأسد من مجموع الصادرات , حيث في عام 2008 بلغت 97.5 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل118.58 مليون دولار أمريكي ثم في عام 2009 بلغت 97.6 %من إجمالي الصادرات
- و فيما يخص الصادرات خارج المحروقات من الملاحظ أنها كانت ضعيفة و تراوحت نسبها بين 2.5% 2008 و 2.4%في2009 و هذا بالطبع راجع لأن الإقتصاد الجزائري أحادي القطب أي يعتمد بصفة كبيرة على المحروقات رغم ما في ذلك من مخاطر التي تنتج عند تذبذب أسعار النفط
- أما بالنسبة لتركيبة الصادرات خارج المحروقات أن المواد نصف المصنعة هي المرتبة الأولى من مجموع الصادرات خارج المحروقات بـ 1.75% و 1.53%للسنتين 2008 ,2009 على التوالي , و

المنتوجات الخامة كانت في 2008: 333.61مليون دولار أي 0.42% و أصبحت 0.38% في السنة الموالية , و باقي السلع كذلك تمثل نسب قريبة من الصفر من إجمالي الصادرات

و في ما يلي جدول يبين أهم المنتجات التي صدرتها الجزائر خلال أربع سنوات :

الجدول رقم(04):أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات (2008-2011)

الوحدة مليون دولار أمريكي

2008	
- زيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	534.86
- النشادر المنزوعة الماء	298.48
- بقايا و فضلات حديد الزهر	189.72
- فوسفات الكالسيوم	137.18
- المواد المصفحة من الحديد	92.83
- نفايا و بقايا النحاس	85.52
- الفحوم الحلقية	55.77
- الزنك على شكل خام	50.96
- الاسمنت المائي	48.02
- الهيدروجين	46.71
- المياه بما في ذلك المياه المعدنية	28.83
2009	
- زيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	274.75
- النشادر المنزوعة الماء	147.43
- بقايا و فضلات حديد الزهر	81.05
- فوسفات الكالسيوم	75.88
- نفايا و بقايا النحاس	
- الفحوم الحلقية	
- الزنك على شكل خام	31.31
- المياه بما في ذلك المياه المعدنية	22.38
- الكحول غير الحلقية	17.10
- العجائن الغذائية	20.15
- الذهب	26.54
- الهيدروجين و الغاز النادر	42.49
2010	
- الزيوت و المواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	558.44

- النشادر المنزوعة الماء	195.95
- سكر الشمندر	231.35
- فوسفات الكالسيوم	43.96
- الكحول غير الحلقية	27.62
- الهيدروجين و الغازات النادرة	43.39
- الزنك على شكل خام	61.42
- المياه بما فيها المعدنية	26.75
- التمور	22.65
- جلود مذبوغة	11.02
المجموع	1223
2011	
- الزيوت و المواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	931.58
- النشادر المنزوعة الماء	375.00
- سكر الشمندر	269.61
- فوسفات الكالسيوم	128.38
- الكحول غير الحلقية	41.77
- الهيدروجين و الغازات النادرة	40.16
- الزنك على شكل خام	36.45
- المياه بما فيها المعدنية	26.58
- التمور	23.26
جلود مذبوغة	19.54
المجموع	1892

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 ص 26

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 ص 53

عند النظر للمنتجات التي تصدرها الجزائر نلاحظ أن الزيوت و المواد الآتية من تقطير الزفت دائما تصدر بكمية كبيرة بالاضافة إلى بعض المواد الكيميائية , و عموما فالسلع المصدرة نفسها مع إضافة أو حذف بعض السلع

ثالثا : تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات 2011/2010

على مستوى الواردات فالجزائر تستورد عدد معتبر من السلع التي قد تكون غير قادرة على إنتاجها أو إنتاجها محليا يكلفها أكثر مما لو استوردتها .

الجدول رقم(05): الواردات حسب مجموعة المنتوجات (2011/2010)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

نوع السلعة	2008		2009	
الغذائية	7812.63	19.79	5863	14.5
الطاقة (المحروقات)	594.49	1.51	549	1.40
المنتجات الخامة	1393.6	3.53	1200	3.03
نصف المصنعة	10014.69	25.37	10165	25.8
سلع التجهيز الزراعية	137.0	0.44	233	0.59
سلع التجهيز الصناعي	13276	38.36	15139	38.5
السلع الاستهلاكية	4345.76	11.01	6145	15.6
المجموع العام	39479	100	39294	100

المصدر : عمار زيتوني و آخرون نموذج التجارة الجزائرية الخارجية .مجلة العلوم الإنسانية العدد 28/27 .جامعة محمد خيضر بسكرة . ص 77.

من خلال الجدول نرى أن واردات الجزائر متنوعة نوعا ما, و المجموعة التي تمثل أعلى نسبة من إجمالي الواردات هي سلع التجهيز الصناعي ب 38.36% سنة 2008 بقيمة 13276مليون دولار و في عام 2009 كانت 15139مليون بمعدل 38.5%, و هذا ما يؤكد ضعف هذا القطاع في الجزائر , و المواد نصف المصنعة هي كذلك نسبتها مرتفعة تتمثل في25.37% و 25.8% خلال العامين , و عند النضر للسلع الغذائية نلاحظ أنها انخفضت نسبتها في 2009 و أصبحت 14.5% بعد أن كانت 19.97%في 2008

رابعا :الميزان التجاري الجزائر ي

شهد الميزان التجاري تغيرات ملحوظة و هذا تبعا لتغير قيمة كل من الصادرات و الواردات

الجدول رقم(06):نطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2011/2008)

الوحدة :مليون دولار أمريكي

	2008	2009	2010
الصادرات	79298.39	45194.00	45818.00
الواردات	39479.27	39294.00	32820.00
لميزان التجاري	39819.11	5900	12998.00

المصدر : عمار زيتوني و آخرون نموذج التجارة الجزائرية الخارجية .مجلة العلوم الإنسانية العدد 28/27 .جامعة محمد خيضر بسكرة . ص 71.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري يحقق دائما فائض و بنسب متفاوتة ,حيث نلاحظ في عام 2009 انخفاض في الرصيد الميزان التجاري بحيث كان 39819.11 مليون دولار في عام 2008 و أصبح 5900 في 2009 و ذلك راجع إلى انخفاض حجم الصادرات بالمقارنة مع العام الماضي (2008) فكانت 79298.39 مليون دولار و أصبحت45194.00 مليون

المطلب الثاني :تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة (2011/2008)

منذ أن انتهجت الجزائر اقتصاد السوق المعتمد على المنافسة و تفعيل آليات السوق الحر أصبحت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعاظم شيئا فشيئا إلى أن أصبحت من أهم أعمدة الاقتصاد الوطني , و هذا ما يحركنا إلى إلقاء نظرة على واقع هذا النوع من المؤسسات

أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة (2011/2008)

يزداد عدد المؤسسات في الجزائر بشكل عام و منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و الجدول الموالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة في الجزائر للفترة (2011/2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011
عدد م ص م	519526	625069	619072	659309

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2008 رقم 14 ص 07 و رقم 18 لعام 2010 ص 09

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 26

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر , فالعدد كان حولي 519 ألف مؤسسة عام 2008 و أصبح عام 2011 659 ألف و قد نرجع السبب في ذلك إلى السياسات المنتهجة و الهياكل و الأطر المؤسساتية الموضوعة لدعم هذا القطاع و التي تهدف إلى دعم هذا النوع من المؤسسات و الاستثمار(فمثلا قام البنك المركزي بإتباع سياسة ائتمانية توسعية لمنح قروض لإنشاء مؤسسة

صغيرة و متوسطة بأسعار منخفضة تصل حتى 5% هذا في عام 2001) [1], الأمر الذي شجع على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط (2011/2008)

تتنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نشاط لآخر و هذا ما سنبينه في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط (2011/2008)

قطاع النشاط	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	3599		3806	4006
الفلاحة و الصيد البحري		3642		
الطاقة و المناجم				
- المياه و الطاقة	94	102	101	106
- المناجم و المحاجر	784	867	917	958
البناء و الاشغال العمومية				
- البناء و الاشغال العمومية	111978	122238	129762	135752
الصناعة التحويلية				
- الحديد و الصلب	8794	9174	9556	9900
- مواد البناء	7154	7498	7854	8225
- كيمياء- مطاط-بلاستيك	2205	2312	2446	2603
- الصناعة الغذائية	17045	17679	18349	19172
- صناعة النسيج	4291	4316	4493	4727
- صناعة الجلد	1667	1650	1677	1718
- صناعة الخشب و الورق	11848	12530	13063	13701
- صناعة مختلفة	3564	3644	3745	3844
الخدمات				
- النقل و المواصلات	28885	30871	33848	36620
- التجارة	55551	60138	64962	69837
- الفندقة و الإطعام	18265	19282	20401	21251
- خدمات المؤسسات	18473	20908	23541	26595
- خدمات العائلات	22529	24108	25403	26977
- مؤسسات مالية	1009	1105	1209	1329
- أعمال عقارية	916	959	1040	1124

[1] مصطفى بن ساحة ،مرجع سابق ، ص 94 .

- خدمات للمرافق الجماعية	1954	2073	2249	2424

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 ص 16

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 20

من خلال الجدول السابق نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع على 20 فرع نشاط اقتصادي, و تنشط هذه المؤسسات بالدرجة الأولى في قطاع البناء و الأشغال العمومية ثم تليها التجارة ثم النقل و المواصلات .

و الانتعاش الكبير الذي يعيشه قطاع البناء و الأشغال العمومية راجع إلى ما يجري في الجزائر من توسع في بناء المساكن من أجل توفير السكن للمواطنين , بالإضافة إلى إنشاء هياكل و بنى تحتية جديدة

ثالثا :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :2011/2008

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث مجموعات و ذلك لاختلاف طبيعتها القانونية , و هذه المجموعات هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و المؤسسات العامة و الصناعات التقليدية ,و الجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

الجدول رقم(09) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :2011/2008

	2008	2009	2010	2011
مؤسسات خاصة	392013	455398	618515	658737
مؤسسات عامة	626	591	557	572
صناعات تقليدية	126887	169080	0	0
المجموع	519526	625069	619072	659309

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2012 رقم18 ص 19

– نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2012 رقم 20 ص17

كما هو واضح في الجدول القطاع الخاص يهيمن بحصوله على نسبة عالية من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم في المرتبة الثانية نجد الصناعات التقليدية و أخيرا المؤسسات العمومية , و هذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :2011/2008

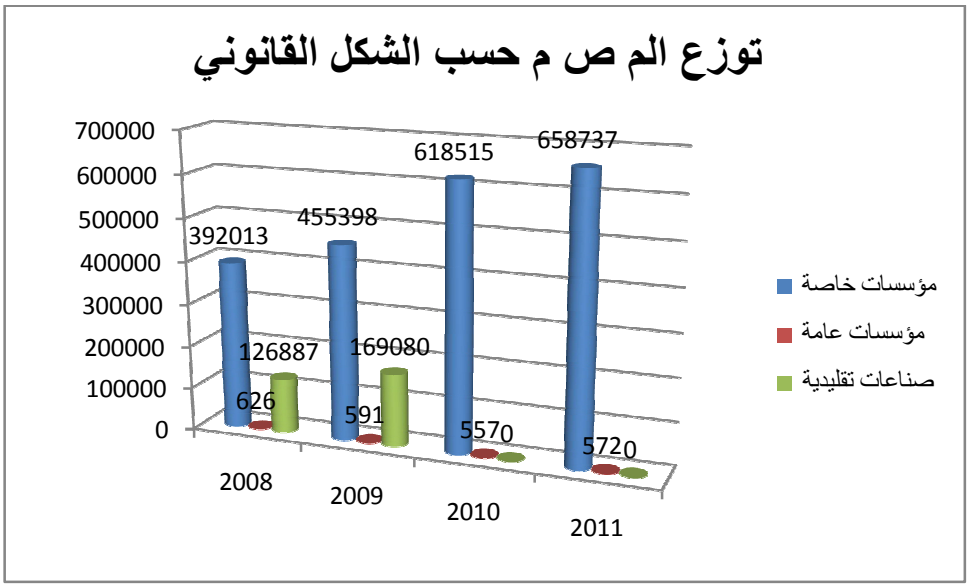

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام الاكسال بالاعتماد على الجدول رقم(4)

من خلال الشكل نلاحظ أنه بالنسبة للقطاع الخاص هناك تزايد مستمر في عدد المؤسسات فمن 392013 مؤسسة خاصة عام 2008 إلى 455398 مؤسسة عام , و يمكن تفسير ذلك أن الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم ضمن المهن الحرة يعتبرون مؤسسات خاصة

كما نلاحظ في عام 2010 بينما عدد المؤسسات الخاصة في إرتفاع من 455398 عام 2009 لتصل إلى 618515 في 2010 فعدد المؤسسات العامة في تراجع من 591 في 2009 إلى 557 عام 2010 و هذا يفسر أن عدد من المؤسسات العامة تحولت إلى مؤسسات خاصة

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2011/2008

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر كامل التراب الوطني شمالا و جنوبا , يمكن تقسيم البلاد إلى أربعة مناطق و هي موضحة في الجدول التالي :

أولا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب مناطق الوطن (2011/2008)

الجدول رقم(10): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب مناطق الوطن (2011/2008)

	2008	2009	2010	2011
الشمال	193.483	205.857	219.270	232.664
الهضاب العليا	96.354	105.085	112.335	119.146
الجنوب	23.033	279.02	30.153	32.216
الجنوب الكبير	5974	7058	7561	7735
المجموع	293946	321.387	369301	319761

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2009 رقم 16 الصادرة في مارس 2010 ص 23

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 26

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أنه في الشمال يوجد أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (232664 مؤسسة عام 2011) , ثم بعدها تأتي منطقة الهضاب العليا بـ 119146 مؤسسة , و عند النظر لمنطقة الجنوب نجدها تحتل نسبة قليلة جدا حيث 32216 مؤسسة في الجنوب و 7735 مؤسسة في الجنوب الكبير .

و بصفة عامة هناك عدم توازن في توزيع المؤسسات بين مناطق الوطن و منه عدم توازن الحالة الاقتصادية بين الجهات و يعكس ذلك فروقات في العديد من المؤشرات الاقتصادية منها البطالة , التنمية الاقتصادية , مستوى المعيشة , ...

كما هو معروف أن انتشار المؤسسات يعني الازدهار الاقتصادي , و ما هو ملاحظ من الشكل ان توزع المؤسسات غير عادل حيث تتمركز في الشمال بنسبة كبيرة ثم في الهضاب العليا و أخيرا مناطق الجنوب .

و يمكن تفسير هذا التوزيع غير العادل إلى طبيعة الاقتصاد الداخلي للبلاد حيث يوجد هناك اختلاف كبير بين مختلف الجهات , بالإضافة إلى اختلاف الظروف الطبيعية و موارد الإنتاج المتاحة في مختلف مناطق الوطن .

ثانيا :التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ولايات الشمال (العشر مراتب الأولى) خلال الفترة 2011/2008

توجد أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشمال حيث يوجد في المنطقة العشر ولايات الأولى من حيث عدد المؤسسات كما هو في الجدول التالي :

الجدول رقم(11): التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ولايات الشمال (العشر مراتب الأولى) خلال الفترة 2011/2008

الرتبة	2008		2009		2010		2011	
	الولاية	عدد م ص م	الولاية	عدد م ص م	الولاية	عدد م ص م	الولاية	عدد م ص م
1	الجزائر	38096	الجزائر	41006	الجزائر	43265	الجزائر	45636
2	وهران	19643	ت وزو	19785	ت وزو	21481	ت وزو	23109
3	ت وزو	17480	وهران	16204	وهران	17323	وهران	18370
4	بجاية	14009	بجاية	15517	بجاية	16695	بجاية	17962
5	سطيف	13555	سطيف	14690	سطيف	16096	سطيف	17154
6	تبازة	11526	تبازة	13093	تبازة	14434	تبازة	15672
7	بومرداس	10897	بومرداس	12006	بومرداس	12955	بومرداس	13787
8	البليدة	10243	البليدة	11250	البليدة	12059	البليدة	12938
9	قسنطينة	10240	قسنطينة	11049	قسنطينة	11781	قسنطينة	12561
10	عنابة	8299	عنابة	8993	عنابة	9508	عنابة	10041
المجموع الجزئي		153988		163593		175597		187230
باقي الولايات		365538		461503		175217		184910

المصدر : -نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 2012 ص 20

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 24

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في عدد قليل من الولايات حيث تتمركز بالمناطق التي التي يوجد بها نسيج صناعي كبير و كثافة

سكانية هامة من أجل أن توفر لنفسها سوقا محليا واسعا لضمان إستمراريتها في ممارسة نشاطها ,من خلال الجدول نلاحظ أن المراتب العشر الأولى في الترتيب تستحوذ على ما نسبته في الترتيب تستحوذ تقريبا على نصف عدد المؤسسات في الولايات العشر المذكورة و النصف الباقي فهو في الولايات 38 المتبقية

أما توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولايات الجنوب فهو موضح في الجدول الموالي

ثالثا :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض ولايات الجنوب للفترة(2011/2008):

الجدول رقم(12): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض ولايات الجنوب للفترة(2008 /2011)

السنة / الولاية	2008	2009	2010	2011
بسكرة	3987	4499	4889	5230
الوادي	3511	3976	4354	4708
ورقلة	4879	5487	6020	6549
غرداية	5425	6066	6454	6782
بشار	4169	4480	4757	5035
الاغواط	3062	3394	3697	3912

المصدر : -نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 ص21

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 29

كما هو موضح في الجدول فرغم أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب قليل بالمقارنة مع ولايات الشمال إلا أنها في تزايد مستمر و هذا يعكس مدى قدرة هذه المؤسسات على التواجد في الجنوب من أجل إيجاد التوازن الجهوي بين مناطق الوطن

ففي ولاية بسكرة مثلا كان عددها 3987 عام 2008 ثم تزايد العدد باستمرار ليصل 5230 عام 2011 , و هذا ما حدث في ولاية الأغواط كذلك تزايد العدد حتى 3912 مؤسسة عام 2011 بعد أن كان 3062 عام 2008

المبحث الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.80 21 كلم^2 وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها ولاية باتنة من الشمال.ولاية مسيلة من الشمال الغربي.ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.ولاية ورقلة من الجنوب.[1]

المطلب الأول : برامج التأهيل والدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مهمته انجاز الدراسات المتعلقة بالتشخيصات ودراسة السوق والمرافقة قصد الحصول على شهادة المطابقة كما يدعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البحث والابتكار على مستوى هذه المؤسسات، يقوم بتمويل كل هذه النشاطات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND–PME).[2]

و كانت حركية البرنامج خلال الفترة الأخيرة كالتالي : [3]

- تم سحب 35 طلب إنخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2009/12/31،
- "بلغ عدد المؤسسات التي سحبت إستمارات الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل الذي تنفذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME) على مستوى الولاية إلى غاية 31 /12 /2010 :77 مؤسسة.
- أما عام 2011 فقد بلغ عدد المؤسسات التي سحبت إستمارات الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل 109 مؤسسة

[1] مديرية التخطيط و التهئة العمرانية لولاية بسكرة ،مونوغرافية لولاية بسكرة

[2] نفس المرجع السابق

[3] ملف تم الحصول عليه من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

ثانيا: برنامج ميدا (MEDA) لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي. بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من البرنامج 15 [1]مؤسسة بمجموع 57 عملية من عام 2008 إلى غاية 31 /12 / 2011 [2]

ثالثا :برنامج ميدا (MEDA)2 [3]

إستفادت 03 مؤسسات من مجموع 05 مؤسسات قدمت طلب الإنخراط إلى غاية 31 /12 / 2011

، وهي كالآتي:Les , Haddoud Sali , Entreprise des boissons gazeuses Tolga grands moulins du sud

رابعا : صندوق ضمان القروض(FGAR)

هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.[4]

إستفادة أربع (4) مؤسسات صغيرة ومتوسطة من ضمانات الصندوق بمبلغ إجمالي يقدر بـ: 173515547.00 دج على مستوى ولاية بسكرة إلى غاية 31 /12 / 2011[5]

المطلب الثاني : وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية

تحتل ولاية بسكرة المرتبة الثالثة والثلاثين (33) على المستوى الوطني من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفارق مؤسسة واحدة بينها وبين الولاية التي تسبقها وتحتل المرتبة الرابعة على مستوى جهة الجنوب [6]

أولا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة(2011/2008)

ولاية بسكرة من بين الولايات التي تتمتع بعدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سنوضح ذلك في الجدول التالي :

[1] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة

[2] ملف تم الحصول عليه من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

[3] نفس المرجع السابق .

[4] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

[5] ملف تم الحصول عليه من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

[6] نفس المرجع السابق.

الجدول رقم(13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة(2011/2008)

	2008	2009	2010	2011
عدد م ص م	3815	4301	4499	5314

المصدر : –معطيات السنوات 2008, 2010,2011. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرةمونوغرافية لولاية بسكرة للسنوات المذكورة .

- معطيات عام 2009 .تم الحصول عليها من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن ديناميكية و حركية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو عددها خلال 2009 يقدر بـ : **486** مؤسسة بمعدل نمو سنوي: 12.74 % ، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتواجدة بالولاية في 2009 مجموع **4301** مؤسسة , و في نهاية عام 2010 كان عدد المؤسسات 4499 مؤسسة أي النمو كان بمعدل 4.60%, و ارتفت نسبة الزيادة إلى 18.11% عام 2011 حيث كان عدد المؤسسات 5314 مؤسسة

و الجدول الموالي يبين عدد م ص م في جميع بلديات الولاية :

الجدول رقم(14) : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع بلديات ولاية بسكرة (2011/2010)

البلدية	2010	2011	البلدية	2010	2011
بسكرة	1871	2020	برج بن عزوز	45	75
الحاجب	59	60	ليشانة	61	95
لوطاية	62	67	فوغالة	75	103
جمورة	67	69	لغروس	66	79
برانيس	22	27	أولاد جلال	243	293
القنطرة	109	174	الدوسن	102	117
ع زعطوط	35	56	الشعيبة	36	46
س عقبة	245	245	س خالد	201	231
الحوش	25	35	البسباس	27	27
شتمة	164	205	راس الميعاد	25	29
ع الناقة	45	65	أورلال	56	80
وريبة الواد	120	140	أمليلي	49	68
امزيرعة	12	55	أمخادمة	13	22
الفيض	121	150	أوماش	44	114
خ سيدي ناجي	15	17	ليوة	101	160

امشونش	73	111	بوشقرون	73	84
طولقة	145	195	المجموع	4499	5314

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة –إحصائيات عام 2011/2010

الجدول يبين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلديات الولاية جميعا , و ما نلاحظه أن بلدية بسكرة يتواجد بها عدد كبير جدا من المؤسسات حيث بلغ عددها 2020 مؤسسة عام 2011 و هذا طبعا لكونها عاصمة الولاية و بها عدد كبير من السكان و المشاريع , ثم تأتي في المرتبة الثانية بلدية أولاد جلال ب 293 مؤسسة عام 2011 في ثم بلدية سيدي عقبة ب 245 مؤسسة .

ثانيا :توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط

الجدول رقم(15): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في ولاية بسكرة (2011/2010)

قطاع النشاط	2010	2011
الفلاحة و الصيد البحري	10	10
المياه و الطاقة	0	0
المحروقات	0	0
خدمات الأشغال البترولية	20	2
المناجم و المحاجر	18	20
الحديد و الصلب	25	31
مواد البناء	217	256
البناء و الأشغال العمومية	2105	2474
كمياء–مطاط–بلاستيك	8	8
الصناعة الغذائية	170	190
صناعة النسيج	8	9
صناعة الجلد	0	0
صناعة الخشب و الفلين و الورق	62	67
صناعة مختلفة	7	9
النقل و المواصلات	269	307
التجارة	768	480
الفندقة و الإطعام	57	58
خدمات المؤسسات	300	386
خدمات للعائلات	420	560
مؤسسات مالية	11	16
أعمال عقارية	6	8

خدمات للمرافق الجماعية	36	42
المجموع	4499	5257

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة –إحصائيات عام 2011/2010

تبين لنا أرقام الجدول أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى من باقي القطاعات في الولاية بـ 2105 مؤسسة عام أي ما يعادل 46.78 % من باقي القطاعات و 2010 و 2474 مؤسسة عام 2011أي بنسبة 47.66 % و هذا راجع إلى أنه هو القطاع الأكثر نشاطا في الجزائر نظرا لأهميته في تعمير البلاد, أما قطاع التجارة فشاركت ب 17.07 % في 2010 و عام 2011 ب 7.76 %,

المطلب الثالث : نشاط مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار لولاية بسكرة خلال العامين 2010 , 2011

في إطار ترقية الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم و ضع هياكل و أطر مؤسساتية في كامل التراب الوطني و كانت ولاية بسكرة من بين الولايات التي حظيت ببعض الهياكل من أجل دعم هذا القطاع و إستمرار نشاطاته, و من هذه الأطر مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا : نشاط المديرية خلال عام 2010[1]

1. **<u>الخرجات الميدانية</u>:**

قامت المديرية بتنظيم الخرجات الميدانية التحسيسية في طبعتها الثالثة والتي تمسح كل بلديات الولاية بمشاركة الأجهزة المانحة للقروض وغرفة التجارة والصناعة "الزيبان" وغرفة الصناعة التقليدية، تحت شعار

" **دور المقاولاتية في التنمية المحلية** " كل يوم إثنين من كل أسبوع إبتداء من يوم 17 ماي 2010 إلى غاية14 مارس 2011.

2. **<u>الصالون الولائي للشاب المقاول</u>:**

نظمت المديرية الصالون الولائي للشاب المقاول بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة "الزيبان" وغرفة الصناعة التقليدية والحرف والمؤسسات المانحة للقروض دار الثقافة احمد رضا حوحو من 25 و27 ماي 2011 ،

[1] ملف تم الحصول عليه من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

حيث شارك في الصالون 57 عارض.

3. <u>الصالون الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة</u>:

نظمت غرفة التجارة والصناعة "الزيبان" بالتنسيق والتعاون مع المديرية الصالون الدولي الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة يومي 14/13 نوفمبر 2010 بالمركز التجاري "الخير" ببسكرة والذي شارك فيه 95 عارض موزعة كما يلي:

- 19 مؤسسة أجنبية.
- 57 مؤسسة وطنية.
- 19 هيئة مشاركة (بنوك ، وكالات مانحة للقروض مديريات .....)

كما تجدر الإشارة أنه تم عرض موجز عن فعاليات هذا الصالون في نشرة الثامنة "التلفزة الوطنية" ونشر في أربع جرائد يومية.

4. <u>عيد التمور</u>:

شاركت المديرية في فعاليات عيد التمور بتخصيص جناح للتعريف بالقطاع يومي 12و13 ديسمبر 2010 المنظم من قبل مديرية المصالح الفلاحية وغرفة الفلاحة بمركز "الخير".

5. **<u>الجائزة الوطنية للإبتكار التكنولوجي طبعة "2010 "</u>**:

- عدد المؤسسات التي إستلمت إستمارة ودليل الترشح: (43) مؤسسة.

- عدد الملفات المودعة: (03) ثلاث ملفات والمبينة كالتالي:

- مؤسسة (G-Plast) تفي نشط في صناعة أنابيب البلاستيك ، و تاريخ الإيداع: 16جوان 2010
- مؤسسة سلامة لإنتاج عسل التمر تنشط في إنتاج عسل التمر، و تاريخ الإيداع: 12جويلية 2010
- مؤسسة جمعية النخلة خمار قيس تنشط في صناعة الفخار، و تاريخ الإيداع: 06جويلية 2010

حضرت المؤسسات التي أودعت ملفاتها حفل تسليم الجوائز بالجزائر العاصمة يوم 26 ديسمبر 2010.

ثانيا : نشاط المديرية خلال عام 2011 :[1]

1. الشراكة:

- **<u>التعاون الجزائري الألماني</u>:**

- ❖ **<u>المهمة التقنية الأولى</u>:** بعد أن تم إختيار ولاية بسكرة كمنطقة نموذجية للإستثمار "خاصة في مجال التمور" حيث تمت في الفترة من 23 إلى غاية 26 ماي 2011 المهمة التقنية الأولى للخبراء الألمان في إطار مشروع تكوين تجمع الإبتكار في شعبة التمور (Clusters Datte) حيث تم تحسيس مختلف الفاعلين المعنيين بشعبة التمور بمفهوم تجمعات الإبتكار (Clusters Datte)وا إشراكهم في تنميته وتطويره بالتعاون بين كل المتعاملين الإقتصاديين.
- ❖ **<u>المهمة التقنية الثانية</u>:** إستكمالا للمهمة الأولى تأتي المهمة الثانية إستكمالا للمهمة الأولى والتي تهدف أساسا إلى:

- إنشاء لجنة (Task Force) و تنظيم عملها.

- تحليل وتشريح وتشخيص شعبة التمورعلى مستوى الولاية.

-ضبط وتوضيح مهام الأعضاء في التجمع (Clusters Datte).

-إعداد دفتر شروط ومخطط عمل لتنفيذ وا إنجاز تجمع الإبتكار للمؤسسات الصغيرة في شعبة التمور (Clusters Datte) بالتشاور مع أعضاء لجنة (TASK-FORCE) الموسعة.

- تعيين منسق لتجمع الإبتكار.

وتتمركز إدارة الابتكار على اعتماد إستراتيجية جديدة تهدف إلى تحسين الإنتاجية ورفع التنافسية وأهم الخدمات التي يقدمها:

- تخفيض التكاليف والأعباء على عاتق المؤسسات المنخرطة في (Clusters Datte).
- تطوير طرق وأساليب الإنتاج وتنويع المنتجات.
- 3 - توزيع المنتجات بهدف المحافظة على الأسواق أو فتح أسواق جديدة.

[1] ملف تم الحصول عليه من مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لولاية بسكرة

الفترة: من 22/21/20/19 نوفمبر 2011.[1]

2. **الخرجات الميدانية:**

– تقوم المديرية بالمشاركة في تنظيم الخرجات الميدانية التحسيسية لكل دوائر الولاية مع وغرفة التجارة والصناعة "الزيبان" والأجهزة المانحة للقروض وغرفة الصناعة التقليدية تحت شعار" **طرق وتحفيزات**

الإستثمار التي توفرها الدولة للشباب " بهدف التعريف بالدابير التي وضعتها الدولة لإنشاء ومرافقة ودعم المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، إبتداء من يوم 19 نوفمبر 2011إلى غاية يوم 01 فيفري 2012

– شاركت المديرية في الزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة الولائية لإحصاء القدرات المحلية وفرص الاستثمار التي تزخر بها الولاية .

3. **الصالونات والملتقيات:**

- شاركت المديرية بتخصيص جناح إعلامي للتعريف بالقطاع في "**صالون الخيمة العربية الأولى للفلاحة و الصناعات الغذائية**" بالمركز التجاري " **الخير**" في يوم 2011.02.24.
- شاركت المديرية بتخصيص جناح إعلامي للتعريف بالقطاع في " **المعرض الولائي لمؤسسات التكوين المهني** " بدار الشباب الهادي الطيب في الفترة من 08 إلى 2011.02.10.
- شاركت المديرية في فعاليات عيد المرأة – المركز التجاري – **من 08 إلى 2011.03.11**، من تنظيم غرفة التجارة والصناعة "الزيبان "و الاتحاد النسائي.
- شاركت المديرية بتخصيص جناح إعلامي للتعريف بالقطاع في " **الصالون الأول لإبداعات الفتاة** " من تنظيم جمعية "**حيزية**" بديوان مؤسسات الشباب في الفترة من 25 إلى 2011.04.28.
- في إطار المهمة التقنية الأولى للخبراء الألمان نظمت المديرية يوم إعلامي و دراسي حول "**تطوير شبكات أو تجمعات الابتكار في مجال التمور Culster Datte**" بولاية بسكرة يوم 2011.05.24 بجامعة محمد خيضر.
- استكمال المهمة التقنية الثانية لخبراء الألمان نظمت المديرية يوم إعلامي و دراسي حول "**تطوير شبكات أو تجمعات الابتكار في مجال التمور Culster Datte**" أيام 23/22/21/20/19 نوفمبر 2011.
- شاركت المديرية في فعاليات " الملتقى الجهوي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " بولاية سطيف يوم 2011.01.31.

[1] نفس المرجع السابق

- نظمت المديرية يوم دراسي و إعلامي حول "**تأهيل المؤسسات الجزائرية، استثمار و جودة وتنافسية**" بمركز البحث العلمي و التقني للمناطق الجافة (**CRSTRA**) يوم 2011.06.15.

- شاركت المديرية في فعاليات "**الملتقى الجهوي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" بولاية سطيف يوم 2011.01.31.
- شاركت المديرية في فعاليات " **الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية** " بجامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،بتخصيص جناح عرض للتعريف بالقطاع **في** الفترة من 12 إلى 2011.04.14.
- شاركت المديرية في لقاء إعلامي حول "**كيفية إنشاء مشاريع صناعية و الاستفادة من برامج الدعم**" بطولقة يوم 2011.04.24.
- شاركت المديرية في تنظيم يوم إعلامي خاص بالشباب خرجي الجامعة و المعاهد و مراكز التكوين و الشباب البطال لعرض 500 مشروع صناعي بأولاد جلال،من تنظيم غرفة التجارة والصناعة " الزيبان " بالتنسيق مع المديرية يوم **2011.05.03.**
- – شاركت المديرية في تنظيم " **الأيام الدولية الثانية للمقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق** " مع جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 05/04/03 ماي 2011، حيث خصصت المداخلة الختامية للسيد المدير التي أبرز فيها كل الجوانب المتعلقة بالقطاع لاسيما منها أجهزة المساعدة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تم فتح باب النقاش والإجابة عن انشغالات الحضور.
- شاركت المديرية في تنظيم يوم إعلامي حول "**سبل و عوائق الاستثمار بولاية بسكرة و اقتراح حلول لها**" بتنظيم غرفة التجارة والصناعة "الزيبان" بالتنسيق مع المديرية يوم **2011.06.02.**
- مشاركة السيد المدير في ورشة عمل حول التخطيط لبرنامج التنمية المستدامة "**GIZ–DEVED**" بالجزائر العاصمة يومي **21 و 2011.06.22.**
- شاركت المديرية في تنظيم يوم دراسي حول "**برنامج سبل تمويل الاستثمار المحلي**" بفندق صبري بولاية عنابة يوم **2011.06.28.**

4. <u>الصالون الدولي التجاري للتمور والسياحة الواحاتية</u>:

شاركت المديرية في فعاليات "**الصالون الدولي التجاري للتمور والسياحة الواحاتية**" بطولقة بتخصيص جناح للتعريف بالقطاع أيام 29/28/27/26 نوفمبر 2011 المنظم من قبل مديرية التجارة وغرفة التجارة والصناعة "الزيبان" ومديرية السياحة و الصناعة التقليدية بالتنسيق مع مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار و مديرية المصالح الفلاحية وغرفة الفلاحة بمركز "الخير".

5. <u>المشاركة في الحصص الإذاعية عبر أمواج إذاعة الزيبان:</u>

مساهمة السيد المدير في تنشيط العديد من الحصص الإذاعية حول المواضيع التالية :

- حصة حوار على الهواء حول " **موضوع الاستثمار**" يوم 2011/01/19 عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية لمناقشة موضوع "**فرص الاستثمار بولاية بسكرة**" يوم 2011/02/28 عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية حول موضوع "**تشغيل الشباب** "يوم 2011/03/07 عبر أمواج إذاعة الزيبان
- حصة إذاعية حول موضوع "**الاستثمار واليات خلق مؤسسات مصغرة للشباب**" يوم 2011/04/24 عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية لمناقشة موضوع "**الامتيازات الواردة في قانون المالية التكميلي 2011**" يوم 2011/09/07 عبر أمواج إذاعة الزيبان .
- حصة إذاعية حول موضوع "**الصناديق الولائية للاستثمار**" يوم 2011/09/18 عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية حول موضوع "واقع الاستثمار بولاية بسكرة يوم 2011/10/08 عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية حول موضوع"**صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (FGAR)" عبر أمواج إذاعة الزيبان.
- حصة إذاعية حول موضوع " **الاستثمار والعقار الصناعي الموجه للاستثمار بحضور ممثل الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار(ANIREF)**" يوم 2011/10/08 عبر أمواج إذاعة الزيبان
- حصة إذاعية حول موضوع "**استكمال المهمة التقنية الثانية للخبراء الألمان في إطار مشروع تكوين تجمع المؤسسات الصغيرة في شعبة التمور بولاية بسكرة**" يوم 2011/11/22 عبر أمواج إذاعة الزيبان.

6. ترقية الإستثمار:

لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار (CALPIREF):

تتولى مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار لولاية بسكرة أمانة لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الإستثمار (CALPIREF) التي تكلف على أساس بنك المعلومات الذي تمسكه و المتكون من مجموع المعلومات التي تقدمها مصالح أملاك الدولة والصناعة والأجهزة المكلفة بالعقار، وتدرس اللجنة إقتراح منح الإمتياز بالتراضي وبالدينار الرمزي للمتر مربع.

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

بعد أن تعرفنا على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومختلف الهيئات و الهياكل المخصصة لدعمها و تعرفنا كذلك على حالة الصادرات الجزائرية , صار يجب أن نتعرف على مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات غير النفطية ,فإستراتجية الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف أولا إلى مشاركتها في التنمية الاقتصادية ككل ثم مساهمتها في ترقية الصادرات

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لم تعد ظاهرة التحول نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متعلقة فقط بمبدأ الفراغ الذي تركته المؤسسات العمومية ، بل أصبح ينظر للدور الذي يجب أن تلعبه في الاقتصاد الوطني في مجالات مختلفة لتحقيق الثروة و مناصب الشغل ، فهي تمثل في الوقت الحالي بديل للتنمية و تستهدف الكثير من الموارد المالية التي تجب أن تحقق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني و التي سنحاول إبرازها فيما سيأتي :

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة و منه الحد من مشكل البطالة ، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(16) : تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية للفترة 2011/2008

السنوات		2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	الأجراء	841060	908046	958515	1017374
	أرباب العمل	392013	455398	618515	658737
المجموع		1233073	1363444	1577030	1676111
المؤسسات العمومية		52786	51635	48656	48086
المجموع الكلي		1285859	1415079	1625686	1724197

المصدر : – نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 ص 19

– نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص17

كما هو ملاحظ من الجدول أن مناصب العمل متزايدة بالنسبة للقطاعين الخاص و العام ففي عام 2010 كان عدد مناصب العمل في الاقتصاد الجزائري 1625686 منصب عمل منها 1577030 أوجدتها المؤسسات الخاصة و الباقي من المؤسسات العمومية ، و في عام 2011 كان عدد مناصب العمل الإجمالي 1724197 منصب عمل منها 1676111 أوجدتها المؤسسات الخاصة و الباقي العمومية ، و منه فمساهمة المؤسسات الخاصة في توفير مناصب العمل في تزايد مستمر أما مساهمة المؤسسات العامة في تناقص و هذا راجع بالطبع إلى تناقص عددها أي تحول عدد منها إلى القطاع الخاص

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة و قيمة السلع و الخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج [1]

الجدول رقم(17): تطور القيمة المضافة (حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط) من 2008الى 2010

الوحدة : مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعـــــــة						
- خاص	708.17	99.50	924.99	99.85	101211	99.70
- عام	3.58	0.50	1.38	0.15	308	0.30
- المجموع	711.75	100	926.37	100	101519	100
البناء و الاشغال العمومية						
- خاص	754.02	86.67	871.08	87.10	105816	98.73
- عام	115.97	13.33	128.08	12.90	1359	1.27
- المجموع	868.99	100	1000.05	100	107175	100
النقل و المواصلات						
- خاص	700.33	81.10	744.42	81.41	80601	81.58
- عام	163.24	18.90	169.95	1859	18202	18.42
- المجموع	863.57	100	914.36	100	98803	100

[1] بريبش السعيد ، مرجع سابق ، ص 73 ،

خدمات المؤسسات						
- خاص	62.23	74.05	77.66	78.78	9686	79.15
- عام	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85
- المجموع	84.04	100	98.58	100	12237	100
الفندقة و الإطعام						
- خاص	80.87	88.70	94.80	89.90	10136	88.61
- عام	10.30	11.30	10.65	10.10	1303	11.39
- المجموع	91.18	100	105.45	100	11439	100
الصناعة الغذائية						
- خاص	139.92	85.23	161.55	86.14	16965	86.03
- عام	24.24	14.77	26.00	13.86	2758	1.96
- المجموع	164.16	100	187.55	100	19753	100
صناعة الجلد						
- خاص	2.20	86.49	2.25	88.33	2.29	88.42
- عام	0.3	13.06	030.	11.67	0.3	11.58
- المجموع	2.53	100	2.55	100	2.59	100
التجارة والتوزيع						
- خاص	935.83	93.28	1077.75	93.58	1204.02	94.10
- عام	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.90
- المجموع	1003.2	100	1151.62	100	1279.47	100

- المصدر : - نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012 ص 54

يبين لنا الجدول أن القطاع الخاص و المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في تطور القيمة المضافة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي فمثلا في عام 2010 نلاحظ أن قطاع الزراعة مساهمة القطاع الخاص تطور القيمة المضافة كانت 99.70% أما القطاع العام فمساهمته 0.30 %، و كذلك في قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الخاص يساهم ب 98.73 % أما القطاع العام ب 1.27 %، و الأمر كذلك بالنسبة لباقي القطاعات

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام

يعرف الناتج الوطني الخام حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العامة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة و التعدين و الصناعة ... ، حيث

يشمل الناتج الداخلي الخام كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب [1]

و الجدول التالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام

الجدول رقم(18): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2010/2008)

القيمة :مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	76092	17.55	81680	16.41	82753	15.02
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	357407	82.45	416202	83.59	468168	84.98
المجموع	433499	100	497882	100	550921	100

- المصدر : –نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 ص 54

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص يمثل بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات مقارنة مع القطاع العام ، ففي عام 2008 كانت نسبة القطاع العام في الناتج الوطني الخام 76092 مليار د ج بنسبة 17.55 % أما القطاع الخاص فمساهمته تقدر ب 357407 مليار د ج بنسبة 82.45 % أي حوالي أربعة أضعاف مساهمة القطاع العام ، و نفس الشيء بالنسبة للسنتين 2009 ، 2010.

[1] عماري جمعي ،مرجع سابق ، ص 108.

المطلب الثاني : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أنشطة غير نفطية مختلفة , و هذا ما نوضحه في الجدول الموالي :

الجدول رقم(19) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي

قطاع النشاط	2008	2009	2010	2011
الفلاحة و الصيد البحري	3599	3642	3806	4006
- المياه و الطاقة	94	102	101	106
- المناجم و المحاجر	784	867	917	958
- البناء و الاشغال العمومية	111978	122238	129762	135752
- الحديد و الصلب	8794	9174	9556	9900
- مواد البناء	7154	7498	7854	8225
- كيمياء- مطاط-بلاستيك	2205	2312	2446	2603
- الصناعة الغذائية	17045	17679	18349	19172
- صناعة النسيج	4291	4316	4493	4727
- صناعة الجلد	1667	1650	1677	1718
- صناعة الخشب و الورق	11848	12530	13063	13701
- صناعة مختلفة	3564	3644	3745	3844
- النقل و المواصلات	28885	30871	33848	36620
- التجارة	55551	60138	64962	69837
- الفندقة و الإطعام	18265	19282	20401	21251
- خدمات المؤسسات	18473	20908	23541	26595
- خدمات العائلات	22529	24108	25403	26977
- مؤسسات مالية	1009	1105	1209	1329
- أعمال عقارية	916	959	1040	1124
- خدمات للمرافق الجماعية	1954	2073	2249	2424

المصدر : -نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2010 رقم 18 ص 16

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم ص 20

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع على عدةفرو ع (20فرع), و كما نلاحظ أيضا فهي تتنوع من الفلاحة و الصيد البحري و البناء والخدمات بمختلف أنواعها, و منه نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم في ترقية الصادرات غير النفطية حسب الفروع الناشطة بها

المطلب الثالث : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة

تحتل الجزائر المرتبة العشرين في القارة الإفريقية من حيث الصادرات خارج المحروقات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسب معينة من إجمالي الصادرات بحسب الإستراتيجية الخاص بكل بلد .وفي الجزائر(حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) تحتل في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية .وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة سنة (2003) وذلك بنسبة 4% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات أي حوالي 600 مليون دولار، وتتوزع صادرات هذه المؤسسات كالتالي75%:منتجات نصف مصنعة, 6.75%منتجات خا م, 6.75%تجهيزات صناعية 5.25% سلع غذائية, 3.5%سلع استهلاكية, 2.75%تجهيزات فلاحية1.

و الجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة

الجدول رقم (20) عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة

السنوات	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	التغير%	القيمة	التغير%	القيمة	التغير%	القيمة	التغير%	القيمة	التغير%	القيمة	التغير%
صادرات م ص م غ ن	181	/	907	16.13	1066	17.53	1312	23.07	1893	44.28	1047	44.69

المصدر :مصطفى بن ساحة . مرجع سابق . ص197.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ارتفاع مستمر إلا في عام 2009 , فارتفعت القيمة من 181 مليون دولار عام 2004 حتى بلغت 1893 عام 2008 و لكنها انخفضت في عام 2009 إلى 1047 .

[1]مصطفى بن ساحة . مرجع سابق . ص 196.

و حسب وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة فإن الانخفاض الذي حصل في عام 2009 كان بسبب إيقاف تصدير بعض المواد مثل الكسكسي و العجين و كذلك و كذلك تجميد تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية بالإضافة منع تصدير الجلد الخام و كذلك الأزمة المالية العالمية التي كان لها تأثير على الصادرات [1]

و عموما فالدراسة للفترة المذكورة في الجدول تفيد أن هناك تزايد مستمر في الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يجعلنا نؤكد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بدور فعال في ترقية الصادرات غير النفطية

[1] .نفس المرجع السابق . ص 197.

الخلاصة:

من خلال ما تناولناه اتضح لنا بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحتل مراتب الصدارة من بين المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد على كافة الأصعدة سواء في القضاء على البطالة و توفير الاحتياجات من السلع و الخدمات للمواطن المحلي , و لكن الأهم من هذا كله هو اتجاه عدد كبير من هذه المؤسسات إلى التصدير خاصة و أن الجزائر تحاول التخلي عن الأحادية في التصدير و تسعى إلى التنويع في صادراتها و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبناء سياسة تجعلها تدمج في المجال الدولي و هذا يعتبر تحديا كبيرا للجزائر خاصة و أن مختلف السياسات الاقتصادية لم تتمكن من إيجاد بدائل للنفط, و كل ذلك تم التوصل إليه من خلال الإحصائيات التي تم عرضها في هذا الفصل , فأولا تعرضنا لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تطور عددها و القطاعات الناشطة فيها , ثم كان من الضروري عرض حالة هذه المؤسسات في ولاية بسكرة و أخيرا كان لابد أن نوضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات

الخاتمة :

إن مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات غير النفطية في الجزائر , أي دراسة ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر , و كما رأينا في الشق النظري للدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل كبير في تحريك النمو الاقتصادي و لهذا السبب راحت العديد من الدول تعمل على تطوير قدرتها التصديرية و الرفع منها و البحث عن أنجح السبل التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية

و الجزائر تحتوي على خيرات و ثروات طبيعية و موارد بشرية تؤهلها لأن تكون من ضمن الدول المتقدمة إلا أنها تبقى دائما تعاني من اختلالات كبيرة تضر استقرارها الاقتصادي و هي مشكلة التبعية للنفط إلى الحد الذي صارت فيه معظم المؤشرات الاقتصادية تتوقف عليه , فهذه الأحادية في التصدير تعرض الاقتصاد إلى أزمات في حالة ما إذا تدهورت أسعار النفط مثل أزمتي النفط عامي 1986 و 1998 , و لذلك كان على الجزائر إتباع إستراتجية فعالة لتطوير صادراتها غير النفطية لمحاولة تجنب مثل هذه الأزمات

و على هذا الصعيد تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور أساسي إذ أنه في الفترة الأخيرة تمكنت العديد منها الوصول إلى الأسواق العالمية و هذا ما يفسر ارتفاع قيمة صادراتها من سنة لأخرى بالإضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام مما يعكس إسهامها في النمو الاقتصادي للوطن

اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى :** " **ترفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** "

تم إثبات صحة الفرضية و ذلك من خلال مساهمتها بنسبة كبيرة فيتطور القيمة المضافة في جميع القطاعات، فمثلا في قطاع البناء و الأشغال العمومية فمساهمة القطاع الخاص في تطور القيمة المضافة كان 86 % ،87 %،98% خلال 2008 ،2009 و 2010 ، أما بالنسبة للناتج الوطني الخام الخاص فنسبه كانت 82% ،83 %،84 %خلال الأعوام 2008،2009 ،2010 , و كذلك تساهم في قطاع التشغيل فخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة يؤدي إلى زيادة خلق مناصب العمل و القضاء على مشكل البطالة حيث تزايد عدد مناصب العمل بين عامي 2008 و 2011 من 1285859 منصب إلى 17241197 منصب

- **الفرضية الثانية : "تضع الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك رئيسي لترقية الصادرات غير النفطية "**

تم إثبات صحتها فمن المحاور الأساسية لإستراتجية ترقية الصادرات في الجزائر نجد الإطار المؤسسي و الذي يركز على ضرورة خلق مجموعة من المؤسسات تخدم و تسهل عملية التصدير و منها الصغيرة و المتوسطة

- **الفرضية الثالثة : "صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر "**

و هذه الفرضي صحيحة حيث لاحظنا تطور قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستمرار، فكانت الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر حيث ارتفعت نسب التطور من 16 %،17%، 23% و 44% خلال الفترة 2009/2005

- **الفرضية الرابعة : " تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا إيجابيا في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر"**

تم إثبات صحة هذه الفرضية لما تضيفه صادرات هذه المؤسسات من قيمة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات , فمعدلات النمو المذكورة سابقا تفيد بأن هناك تسارع كبير في نمو الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما يؤكد نجاعة و صلاحية هذه المؤسسات ، و منه استخلاص أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا إيجابيا في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نتائج الدراسة : من خلال دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي و في نفس الوقت قد تؤثر سلبا عليه في حالة ما إذا كانت صادراتها أحادية القطب ،فهي سلاح ذو حدين لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعلها تؤثر إيجابا .
- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي محرك لنموه و هذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن .
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة لما تقدمه للاقتصاد الوطني من خلال إسهامها الكبير في القيمة المضافة و الناتج الوطني الخام
- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية أما الصادرات غير النفطية فهي تمثل نسب ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات (من 3 % إلى 5 %) مما يجعلها عرضة للأزمات .

- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور بارز في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و خاصة الصادرات خارج المحروقات .

توصيات الدراسة : يمكن أ نقترح التوصيات التالية

- ضرورة التخلي عن الأحادية في التصدير و محاولة جعل الاقتصاد الجزائري متعدد الأقطاب لتفادي الوقوع في الأزمات .
- الاعتماد الكبير على الصادرات غير النفطية بتوفير المناخ الاستثماري الملائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المجال غير النفطي .
- بذل جهود إضافية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تعمل على رفع قيمة الصادرات غير النفطية , و ذلك بتسريع دراسة الطلبات الاستثمار و تقديم التمويل اللازم .
- إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية و ذلك بتكثيف المشاركات في المعارض الدولية و البحث عن أسواق جديدة .
- العمل على الوصول إلى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تهدف لإنتاج السلع بغرض التصدير بشكل أساسي .

آفاق الدراسة : إن دراستنا هذه كأي دراسة أخرى تطرقنا فيها إلى جانب واحد و أهملنا جوانب كثيرة لم نأخذها بالاعتبار و نقترحها كمواضيع لدراسات أخرى , منها :

- سبل ترقية و تطوير الصادرات غير النفطية في الجزائر
- الإنتاج الصناعي و الزراعي كمدخل لتطوير الصادرات خارج المحروقات

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

أ. **الكتب :**

1. أحمد عبد الرحمان أحمد .إدارة الأعمال الدولية . ط 2 . دار المريخ للنشر . الأردن . 2001 .
2. السيد أحمد الخالق .الاقتصاد الدولي و السياسات الدولية . مركز الدراسات السياسية و الدولية . مصر .1999 ..
3. السيد محمد أحمد السريتي .لتجارة الخارجية .الدار الجامعية للنشر . 2009.
4. أيمن علي عمر . إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيئي مقارن –الدار الجامعية .الإسكندرية . 2007..
5. جمال جويدان الجمل .التجارة الدولية .مركز الكتاب الأكاديمي .عمان .2006 .
6. رابح خوني . حساني رقية.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها .إيتراك للطباعة و النشر.مصر.2008.
7.
8. زينب حسين عوض الله . الاقتصاد الدولي . الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية . 1999.
9. زينب حسن عوض الله .العلاقات الاقتصادية الدولية.دار الفتح للطباعة و النشر . الإسكندرية . 2003 .
10. سامي عفيفي حاتم . التكتلات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق . جامعة حلوان . مصر . 2003
11. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان . التبادل التجاري . الأسس , العولمة و التجارة الإلكترونية.دار حامد للنشر و التوزيع .عمان . 2004.
12. عبد المطلب عبد الحميد .النظرية الاقتصادية. الدار الجامعية للطباعة و النشر. عمان . 2000 .
13. فايزة جمعة صالح النجار .عبد الستار محمد العلي . الريادة في إدارة الأعمال الصغيرة . دار حامد للنشر و التوزيع . الأردن . 2006 .
14. ماجدة عطية . إدارة المشروعات الصغيرة . ط2 .دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة .عمان . 2004 .
15. محمد عبد العزيز عجيمة .محمد علي الليثي . التنمية الاقتصادية (مفهومها,نظرياتها,سياساتها) الدار الجامعية . مصر . 2003.
16. محمود جاسم الصميدعي . إستراتجية التسويق . مدخل كمي و تحليلي . دار حامد . عمان . 2000 .

17. مريم أحمد مصطفى . إحسان حفظي.قضايا التنمية في الدول النامية . دار المعرفة . مصر . 2005 .
18. موسى سعيد مطر و آخرون . التجارة الخارجية .دار الصفاء للنشر و التوزيع. 2001 .
19. نبيل جواد .إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع . بيروت . 2007 .
20. هاني حامد الضمور .التسويق الدولي . دار وائل للنشر . الاردن . 2004 .
21. هيا جميل بشارات.التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة .دار النفائس للنشر و التوزيع.الأردن . 2008 .

ب. المذكرات و الأطروحات :

1. بريبش السعيد . تقييم تجربة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية واقع و آفاق –حالة الجزائر– .أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة باجي مختار عنابة . 2004 .
2. بوكبوس سلمى . أستخدام الانترنت في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات مصدرة للتمور بولاية بسكرة . مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / تكنولوجيا الاعلام و الاتصال . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2009/2008
3. حمزة فيشوش.المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة . مذكرة ماجستار غير منشورة تخصص علوم تجارية .جامعة محمد بوضياف المسيلة .2008 .
4. رحماني أسماء دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .مذكرة ماجستير . تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة بومرداس . 2009/2008 .
5. عماري جمعي . إستراتجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .أطروحة دكتوراه . غير منشورة. تخصص تسيير مؤسسات . كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الحاج لخضر باتنة . 2011 .
6. عمران عبد الحكيم .استراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة – مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة محمد بوضيا المسيلة . 2007 .
7. غدير أحمد سليمة . تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة تقييميه لبرنامج ميدا – مذكرة ماجستار غير منشورة .تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية.جامعة قاصدي مرباح ورقلة . 2007.

8. قسوم ميساوي الوليد دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 2006/1978 .مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة بسكرة 2007-2008
9. ليلى لولاشي .التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA و كالة بسكرة .مذكرة ماجستار غير منشورة في العلوم الاقتصادية . تخصص نقود و تمويل . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2005/2004
10. مصطفى بن ساحة . أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر . مذكرة ماجستار غير منشورة . تخصص تجترة دولية . معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير . المركز الجامعي غرداية . 2011/2010
11. مولاي عبد القادر .التصدير كإستراتجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر . مذكرة ماجستير. غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر . 2007/6006

ت. **المجلات :**

1. أيت عيسى عيسى .المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود .مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 06 . جامعة ابن خلدون تيارت
2. بريبش السعيد. مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية –حالة الجزائر –مجلة العلوم الإنسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة .العدد12 .نوفمبر 2007 .
3. شبوطي حكيم .دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.مجلة العلوم و الدراسات العلمية . عدد 20.معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . المركز الجامعي يحيى فارس المدية . ديسمبر 2008
4. صالح صالحي . أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . العدد 3 . جامعة فرحات عباس سطيف . 2004
5. محمد مرسي لاشين . تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .العدد 3. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف.2004.

ث. **الملتقيات :**

1. غياط الشريف . بوقمقوم محمد . التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية . الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . يومي 18/17 أفريل 2006 .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

2. معطى الله خير الدين .كواحلة يمينة . إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . جامعة حسيبة بن بو علي الشلف . 18/17 أفريل 2006
3. مسدوي دليلة .المكانة الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .الملتقى الوطني الاول حول دورالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة .2010-2011 . يومي 18. 19 ماي 2011 . جامعة بومرداس
4. وصاف سعيدي . التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات . الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد . جامعة ورقلة . 22.23 افريل 2003
5. وصاف سعيدي .نحو استراتجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير . الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية .المركز الجامعي بشار .. 20.21 أفريل 2004
6. لقرط فريدة .بوقاعة زينب . بوروبة كاتيين.المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها . الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .جامعة سطيف.28/25/ماي 2003

ج. المصادر الرسمية:

1. نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2008 رقم 14 2012 ص 07 و رقم 18 لعام 2010
2. نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة م ص م و الصناعة التقليدية لعام 2011 رقم 20 الصادرة في مارس 2012
3. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة –إحصائيات عام 2011/2010

ثانيا : مراجع باللغة الفرنسية

الكتب

1. Alain meunier.pme:les stratégies du succès .dunod . paris.2007.
2. Jean rauscher .pme: réussir a l international .groupe express éditions .paris.2008.
3. Michel rainelli.le commerce international .la découverte.paris.2002

فهرس الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم(02): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :2011/2008	84

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	05
02	تطور حجم الصادرات خلال الفترة (2009/2008)	76
03	هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2009/2008)	77
04	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات (2008-2011)	78
05	الواردات حسب مجموعة المنتوجات (2009/2008)	80
06	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2011/2008)	80
07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة (2011/2008	81
08	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط (2011/2008)	82
09	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :2011/2008	83
10	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب مناطق الوطن (2011/2008)	85
11	التوزيع الجغرافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في ولايات الشمال (العشر مراتب الأولى) خلال الفترة 2011/2008	86
12	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض ولايات الجنوب للفترة(2008 /2011)	87
13	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة 2011/2008	89
14	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع بلديات ولاية بسكرة (2011/2010)	90
15	توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط في ولاية بسكرة 2011/2010	91
16	تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة 2011/2008	98

17	تطور القيمة المضافة 2010/2008	99
18	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2010/2008	101
19	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال غير النفطي	102
20	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة	